

# اختلاف عد الآي في سورة الفاتحة توجيهه وأثره



د. ناصر بن سعود القشامي

الأستاذ المشارك بقسم القراءات - كلية الشريعة والأنظمة - جامعة الطائف

- من مواليد عام ١٣٩٥هـ، بمدينة الطائف.
- تخرج في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى عام ١٤١٨هـ.
- نال شهادة الماجستير من قسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين في جامعة أم القرى عام ١٤٢٤هـ بأطروحته: "تحقيق ودراسة العقد النضيد في شرح القصيد للسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) من أول باب فرش الحروف: سورة البقرة"، كما نال شهادة الدكتوراه من نفس القسم عام ١٤٢٨هـ بأطروحته: "تحقيق ودراسة لوازم الغرر شرح فرائد الدرر في القراءات الثلاث، لأحمد بن إسماعيل الكوراني (٨٩٣هـ)" (مطبوعة).
- من أعماله المنشورة: "القراءة المدرجة: مفهومها وأثرها"، "العرضة الأخيرة: دلالتها وأثرها"، "الترجيع في القراءة: مفهومه وحكمة"، "القول العيم في مسائل حديث اختلاف عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم رضي الله عنهم"، "الرسم العثماني وأثره في روايات القراءات".
- البريد الإلكتروني: asem888@hotmail.com

## الملخص

من أهم المسائل والتي لها علاقة باختلاف عدّ الآي وتباين مذاهبه فيها ما يتعلق بسورة الفاتحة والاختلاف في عدّ آياتها، إذ هي أعظم سورة في القرآن الكريم؛ مما يستوجب دراسة ذلك، وتوجيهه، وإبراز ما يترتب عليه من آثار، وأحكام، بجمع أطراف مسألة الاختلاف في عدّ آي الفاتحة عند القراء، مع تناول جوانب الرواية والدراية ومناقشة الأسباب والآثار.

تهدف الدراسة لما يلي:

- ١- إظهار أسباب نشأة اختلاف عدّ الآي في سورة الفاتحة.
- ٢- معرفة اختلاف مواضع عدّ الآي في الفاتحة عند مذاهب أهل العدد.
- ٣- توجيه اختلاف عدّ الآي في سورة الفاتحة، وبيان استدلالات مذاهب أهل العدد فيها.
- ٤- إظهار الآثار والأحكام المترتبة على اختلاف عدّ الآي في سورة الفاتحة.
- ٥- التوفيق والجمع بين الأقوال والآراء المتعارضة في عدّ آي الفاتحة.

ومن أهم النتائج التي وصل إليها البحث:

- ١- الاختلاف في عدّ آي القرآن الكريم، وتباين مذاهب أهل العدد أدى إليه الاختلاف في النقل والرواية، فيما ورد به نص، والاجتهاد بالقياس على نظائره فيما لم يرد به نص، ولا محذور فيه، إذ لا يترتب عليه زيادة في القرآن ولا نقص منه.
- ٢- انعقد إجماع جمهور العلماء من القراء، والمفسرين، والمحدثين، والفقهاء على أن عدد آي سورة الفاتحة سبع آيات إجمالاً، مختلفة التفصيل والتعيين عند مذاهب أهل العدد.
- ٣- اختلاف الرواية في البسمة في الفاتحة عند القراء كان السبب في اختلاف العدّ فيها، واختلاف العدّ في: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ أدى إليه الاعتماد على النص الوارد في الحديث، مع لزوم موافقة المجمع عليه في كون الفاتحة سبع آيات.

٤- حكم البسمة في الفاتحة كحكم الحروف المختلف فيها بين القراء، فإنها نزلت في بعض الأحرف، ولم تنزل في بعض الأحرف، واختلاف العدّ فيها كالاختلاف في أوجه القراءات، والأقوال فيها ترجع إلى النفي والإثبات، وكلاهما صحيح.



## المقدمة

الحمد لله المنفرد بالخلق والتدبير، الواحد في الحكم والتقدير، الملك الذي ليس كمثلته شيء وهو السميع البصير، المتقدس في كمال وصفه عن الشبيه والنظير. وأشهد أن لا إله إلا الله قيوم السموات والأرضين، الذي لا فوز إلا في طاعته، ولا عز إلا في التذلل لعظمته، ولا غنى إلا في الافتقار إلى رحمته، ولا حياة إلا في رضاه، ولا أنس إلا في قربه.

وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله المبعوث رحمة للعالمين، وحجة على العباد أجمعين، بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده، حتى أتاه اليقين، فصلوات الله وسلامه عليه، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، وأزواجه أمهات المؤمنين، ومن سار على نهجهم، واقتفى أثرهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن كتاب الله هو الحبل المتين، والصرط المستقيم، أنزله الله هدى للمتقين، ونوراً للمؤمنين وموعظة للناس أجمعين، هو نور الأبصار، ودليل البصائر، نظمُه بديع، ولفظه معجز، ومدارسته سعادة، وتلاوته حياة للقلوب، قال تعالى: ﴿الرَّ كُنْتُ أَحْكَمَتْ أَيْنَهُ، ثُمَّ فَضِلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾ [هود: ١].

ومن العلوم التي نالت شرف التعلق بكتاب الله علمُ عدِّ الآي، وكلُّ علمٍ يَشْرَفُ بِشَرَفِ متعلِّقه، فعلمُ عدِّ الآي من أعظم الوسائل لحفظ كتاب الله عز وجل، إذ هو اشتغال بحصر آيات القرآن الكريم وإحصاء عددها، وبيان مواضعها.

يقول الشيخ أبو عيد رضوان المخللاتي: «ومن أهم ما اشتدت إليه حاجة الطالبين، وامتدت نحوه أعناق المهرة من الراغبين ما يتعلق بمعرفة فواصل الآيات، ومبادئها وما اتفق على عدده منها، وما جرى الخلف فيها، كيف لا! وقد

اشتغل بضبطها أكابر الصحابة الأعلام رضي الله عنهم .. ثم نقلها كذلك الخلف عن السلف، وألفوا فيها التأليف البليغة نظماً ونثراً<sup>(١)</sup>.

ومن المعلوم أنه قد تعددت مذاهب أهل عدّ الآي لاختلافهم في تحديد مواضع انتهاء الآيات، واختلف عدد آي القرآن على حسب ذلك، مع أنه لا علاقة لهذا الاختلاف بألفاظ القرآن، فهي ثابتة لا زيادة فيها، وإنما الخلاف في تحديد موضع نهاية الآية فقط.

وإن خصائص مسائل علم عدّ الآي ودقائقه قد قلّ تناولها، وعزّ كشف حواجبها، واختفى إظهار آثارها، وإبراز أوجه فرائدها، مما يستوجب البحث والتنقيب.

وإن من أهم المسائل والتي لها علاقة باختلاف عدّ الآي وتباين مذاهبه فيها ما يتعلق بسورة الفاتحة والاختلاف في عدّ آياتها.

إذ هي أعظم سورة في القرآن الكريم، وفاتحة الكتاب المبين، وركن الصلاة ومبتدؤها، وهذا يوجب الاهتمام بها وبعدّ آياتها.

وقد حصل اختلاف بين مذاهب أهل العدّ في تعيين موضعين من مواضع رؤوس آياتها، مما يستوجب دراسة ذلك، وتوجيهه، وإبراز ما يترتب عليه من آثار، وأحكام، إذ هي مسألة حريّة بالإظهار والإشهار.

وجعلت البحث بعنوان: (اختلاف عدّ الآي في سورة الفاتحة توجيهه وأثره).

#### أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من ارتباطه الوثيق بكتاب الله عز وجل ثم بتناول مسألة مرتبطة بعلم من أهم علوم القرآن، وهو علم عدّ الآي، وخصوصاً والمسألة تتناول اختلاف عدّ أعظم سورة في كتاب الله عز وجل.

(١) القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز على ناظمة الزهر للمخللاتي: ص ٨٦.

## أهداف البحث:

- ١- إظهار أسباب نشأة اختلاف عدّ الآي في سورة الفاتحة.
- ٢- معرفة اختلاف مواضع عدّ الآي في الفاتحة عند مذاهب أهل العدد.
- ٣- توجيه اختلاف عدّ الآي في سورة الفاتحة، وبيان استدلالات مذاهب أهل العدد فيها.

- ٤- إظهار الآثار والأحكام المترتبة على اختلاف عدّ الآي في سورة الفاتحة.
- ٥- التوفيق والجمع بين الأقوال والآراء المتعارضة في عدّ آي الفاتحة.

## خطة البحث:

- المقدمة: وتشتمل على أهمية البحث، وخطته، والدراسات السابقة.
- التمهيد: تعريف علم عدّ الآي، وأهميته، وفوائده، وآثاره.
- الفصل الأول: اختلاف عدّ آي الفاتحة عند مذاهب أهل العدد منشأه، وتوجيهه.
- وفيه مباحث:
- المبحث الأول: منشأ الاختلاف في عدّ الآي بين التوقيف والاجتهاد.
- المبحث الثاني: عدد آي الفاتحة عند علماء العدد، ووجوب قراءتها في الصلاة.
- المبحث الثالث: اختلاف مواضع عدّ آي الفاتحة عند مذاهب أهل العدد وتوجيهه.

## وفيه مطالب:

- المطلب الأول: مواضع عدّ آي الفاتحة عند مذاهب أهل العدد.
- المطلب الثاني: توجيه مذهب من عدّ البسملة، وترك عدّ: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾.
- المطلب الثالث: توجيه مذهب من عدّ: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، وترك عدّ البسملة.
- الفصل الثاني: الاختلاف في عدّ البسملة في الفاتحة توجيهه، وأثره في عدّ الآي.
- وفيه مباحث:

المبحث الأول: اختلاف العلماء في قرآنية البسملة في الفاتحة، وأثره فيها.

المبحث الثاني: اختلاف الرواية في البسملة عند القراء، توجيهه، وتوفيقه مع

اختلافهم في عدّها.

المبحث الثالث: عدّ آي الفاتحة في المصاحف العثمانية.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

ثم الفهارس والمراجع.

وبعد فهذا البحث جهد المقل، ومن الله أستمد العون والسداد، فما كان فيه من

صواب فمن ربي، وما كان من خطأ فمن تقصيري والشيطان، وأحمد الله على عونه

وتوفيقه، وأتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسدى إليّ توجيهاً أو تصويماً، أو دعماً.

وأرجو من الكريم المنان أن يقبله عنده، وأن يجعله خالصاً لوجهه.

والله الموفق والمعين.

الدراسات السابقة:

علم عدّ الآي من علوم القرآن التي نالت حظها من التأليف والتدوين، وغالب

ما قدّم يتناول وصف اختلاف مذاهب أهل عدّ آي القرآن الكريم وتفصيله في

تحديد مواضع رؤوس الآي في القرآن الكريم، وهي المؤلفات المشهورة في علم عدّ

آي القرآن الكريم.

ولكن يقلّ في الساحة أن ترى مؤلفاً يناقش مسألة من خصائص مسائل علم عدّ

الآي، ويسلط الضوء عليها موضعاً توجيهها، وأثرها، مما يبرز علم عدّ الآي.

وتعيين مواضع رؤوس الآي في سورة الفاتحة منقول في كتب علم عدّ الآي

ومنظوماته المعروفة، ومنسوب إلى ناقله من أهل عدّ الآي.

ولكن لم أر من كتب في مسألة اختلاف عدّ الآي في سورة الفاتحة إيضاحاً

لأسبابه، وتوجيهاً لمذاهب أهله، وإبرازاً للآثار المترتبة عليه.

وقد تميّزت هذه الدراسة التي أُقدِّمها بما يلي:

١- معالجة موضوع لم أقف - حسب اطلاعي - على دراسة متكاملة فيه، جمع أطراف مسألة الاختلاف في عد آي الفاتحة، عند القراء ومذاهب أهل العدد، وأبرز توجيهها وأثرها.

٢- تناولت الدراسة جوانب الرواية والدراية، فأوضحت مذاهب أهل العدد واختلافهم في عد آي الفاتحة مع التوجيه لها، ثم ناقشت الأسباب والآثار.

٣- أتبعَت الدراسة منهج السهولة والتقريب والاختصار والتدليل، وكان الاعتماد فيها على أقوال العلماء السابقين، مع التحليل والاستدلال والمناقشة العلمية الجادة.

يدرك هذا الناظر بإنصاف، والمتأمل بإخلاص،،،.





## التمهيد

تعريف علم عدّ الآي، وأهميته، وفوائده، وآثاره:

تعريفه: لغة: العَدُّ: إحصاءُ الشيءِ، عَدَّهُ يَعُدُّهُ عَدًّا، وتَعَدَّادًا، يقول ابن فارس: «العين والذال أصلٌ صحيحٌ واحدٌ لا يخلو من العَدِّ الذي هو الإحصاء»<sup>(١)</sup>، والعَدُّ: مقدار ما يُعَدُّ ومَبْلُغُهُ، والجمع أَعْدَاد، والمعدودُ ما وقع عليه العَدُّ، تقول: عَدَدْتُ الشيءَ أَعُدُّهُ عَدًّا فأنا عَادٌّ، والشيءُ معدودٌ، قال الأخفش: «ومنه قوله تعالى: ﴿جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ﴾ [الهمزة: ٢]، أي: جعله ذا عدد»<sup>(٢)</sup>.

والآي: جمع آية، وهي العلامة، وسميت الآية من القرآن آية؛ لأنها علامة لانقطاع كلام من كلام<sup>(٣)</sup>، وتطلق على: (الجماعة)، تقول: (جاء القوم بأيّتهم)، أي: بجماعتهم، قال الجوهري: «ومعنى الآية من كتاب الله تعالى جماعةٌ حُرُوفٍ»<sup>(٤)</sup>، وهي: قرآنٌ مرَكَّبٌ من جملٍ ولو تقديرًا ذو مبدأ ومقطع مندرج في سورة<sup>(٥)</sup>.

واصطلاحاً: علم عدّ الآي: «فنُّ يبحث فيه عن سور القرآن وآياته من حيث بيان عدد أي كلّ سورة ورأس الآية ومبدئها، وما اختلف في عدّه منها، معزواً لمذاهب أهلها»<sup>(٦)</sup>.

(١) مقاييس اللغة لابن فارس: مادة: (عد) ٢٩/٤.

(٢) نقله الجوهري في الصحاح في اللغة: مادة: (عدد) ٥٠٥/٢، وانظر: لسان العرب لابن منظور: مادة: (عد) ٢٨٣٣/٤، وتاج العروس للزبيدي: مادة: (عدد) ٣٥٣/٨.

(٣) انظر: العين للخليل: مادة: (أيا)، ٤٤١/٨، ولسان العرب لابن منظور: مادة: (أيا) ٢٠٦/١.

(٤) الصحاح في اللغة للجوهري، مادة: (أيا): ٢٢٧٥/٦.

(٥) قاله الجعبري في: حسن المدد في معرفة فن العدد: ٢٠٤، ونقله عنه السيوطي في الإتيان في علوم القرآن: ٢٣٠/١.

(٦) انظر: حسن المدد في معرفة فن العدد: ص ٢٨، ولوامع البدر في شرح ناظمة الزهر لعبد الله الأيوبي: خ/٥، والقول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز على ناظمة الزهر للمخللاتي: ص ٩٠، ومعالم اليسر =

أهمية علم عدّ الآي، وفوائده، وآثاره:

علم عدّ الآي علمٌ يُبنى عليه معرفةٌ مواضع رؤوس الآيات القرآنية وتعدادها، وما اتفق وما اختلف عليه منها، فهو متعلّق بالقرآن الكريم، وكلُّ علمٍ يشرف بشرف متعلّقه، فهو من أعظم الوسائل لحفظ كتاب الله عز وجل، إذ هو اشتغال بحصر آيات القرآن الكريم وإحصاء عددها، وبيان مواضعها. اهتم به صحابة النبي ﷺ ثم من بعدهم من التابعين وأئمة القراءة؛ تعظيماً للقرآن الكريم؛ وحياطةً له من الزيادة والنقصان.

يقول الإمام الشاطبي:

ولما رأى الحفاظ أسلافهم عنوا بها دَوَّنوها عن أولي الفضل والبر<sup>(١)</sup>

أي: لما رأى حفاظ القرآن عظيمَ اهتمام أسلافهم من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين بعد الآي نشطت هممهم لجمع قواعده، وتأليف فرائده<sup>(٢)</sup>.

ويقول أبو عمرو الداني: «وكان الذي دعاهم إلى ذلك مع ما فيه من تعظيم القرآن وتبجيله، وحياطته من مدخل الزيادة والنقصان فيه؛ التعريف بما لقارئ القرآن إذا هو تلاه كله، أو بعضه، من الحسنات إذ كان له بكلِّ حرفٍ منه عشر حسنات»<sup>(٣)</sup>.

ويقول أبو القاسم الهذلي: «اعلم أن قومًا جهلوا العدد فقالوا: ليس بعلم، وإنما اشتغل به بعضهم ليرُوج به سوقه، ويتكبَّر به عند الناس ... قال: وهذا جهل من

= شرح ناظمة الزهر لعبد الفتاح القاضي: ص ٧، والميسر في علم عدّ آي القرآن، أ. د. أحمد شكري: ص

(١) متن ناظمة الزهر، البيت رقم: (١٦)، ت/ د. أشرف طلعت.

(٢) بشير اليسر شرح ناظمة الزهر، لعبد الفتاح القاضي: ص ٦٤.

(٣) البيان في عدّ آي القرآن، لأبي عمرو الداني: ٧٥.

قائله، لم يعلم مواقع العدد، وما يحتوي عليه من العلم .. ولو لم يكن علماً لما اشتغل به في زمن الصحابة رضي الله عنهم <sup>(١)</sup>.

لقد اعتنى أئمة القراءة بعلم عدّ الآي حتى أصبح يشار إليهم بالبنان، وينسب إليهم العدّ في مكة، والمدينة، والكوفة، والبصرة، وفي غيرها من بلدان أهل الإسلام. ولا غرو في ذلك فقد كان هذا العلم عليه مدار تحديد مقدار التعلّم للآيات إبان التلقي من النبي صلى الله عليه وسلم، فالصحابه رضي الله عنهم كانوا لا يتجاوزون العشر الآيات حتى يتعلّموا ما فيها من العلم والعمل <sup>(٢)</sup>.

وجاءت الإشارة في أحاديث نزول الوحي إلى اعتبار العدد في المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم تقول عائشة رضي الله عنها في حادثة الإفك: «فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾ [النور: ١١] العشر الآيات كلها» <sup>(٣)</sup>.

وكان الصحابة الكرام رضي الله عنهم يقدرون توقيت عبادات النبي صلى الله عليه وسلم بقدر عدد الآيات، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قام إلى الصلاة، فقيل: كم كان بين الأذان والسحور، قال: قدر خمسين» <sup>(٤)</sup>.

وفي السنة المطهرة ورد تحديد الأجر والثواب بقراءة عدد من الآيات معين، فعن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في الصفة فقال: «أيكم يحب أن يغدو كل يوم إلى بطحان أو إلى العقيق فيأتي منه بناقتين كؤوماوين في

(١) الكامل في القراءات لأبي القاسم، يوسف الهذلي: ص ١٠٢.

(٢) أخرجه: ابن أبي شيبة في مصنفه: باب: (في تعليم القرآن كم آية): ١١٧/٦، والطبري في تفسيره: ٨٠/١، وأحمد في مسنده: ٤٦٦/٣٨، والحاكم في المستدرک: ٧٤٣/١، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: (تفسير القرآن) باب: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا﴾: ١٠١/٦.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: (كتاب الصوم)، باب: قدر كم بين السحور وصلاة الفجر: ٢٩/٢.

غير إثمٍ ولا قطعٍ رحم، فقلنا يا رسول الله نحبُّ ذلك، قال: « أفلا يغدو أحدكم إلى المسجد فيُعَلِّمَ أو يقرأ آيتين من كتاب الله عز وجل خيرٌ له من ناقتين، وثلاث خير له من ثلاث، وأربع خير له من أربع، ومن أعدادهنَّ من الإبل »<sup>(١)</sup>.

يقول الإمام الشاطبي:

وقد صحَّ عنه أن إحراز آيةٍ لأفضلٍ من كوماً من الإبل الحمر

يقول عبد الفتاح القاضي: «تعلّم آية من كتاب الله تعالى أفضل من ناقة سمينة عظيمة السنام .. وتلك فائدة من فوائد معرفة هذا العلم إذ لا يحصل للإنسان العمل بهذا إلا بمعرفة العدد، وتعلّم مبدأ الآية ومنتهاها»<sup>(٢)</sup>.

وورد اهتمام الصحابة رضي الله عنهم بالعدِّ بعقده بالأصابع في الصلاة، فقد ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما وابن عباس رضي الله عنهما وعائشة رضي الله عنها أنهم كانوا يعدُّون الآي في الصلاة<sup>(٣)</sup>. وعن ابن مسعود رضي الله عنه عن حمزة الزيات قال: «العدد مسامير القرآن»<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: (صلاة المسافرين وقصرها)، (باب فضل قراءة القرآن في الصلاة وتعلمه) ١/٥٥٢، وأبو داود في سننه: باب: (في ثواب قراءة القرآن): ٢/٧١.

(٢) متن ناظمة الزهر، البيت رقم: (١٤)، وانظر شرحه: معالم اليسر شرح ناظمة الزهر لعبد الفتاح القاضي: ص ٦.

(٣) أخرج الطبراني في المعجم الكبير: ١٣/٥٧٧ من طريق عبد الله بن عمرو مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يعدُّ الآي في الصلاة، وساق عدداً من الروايات عن الصحابة رضي الله عنهم في ذلك ابن أبي شيبة في مصنفه، (باب: في عدد الآي في الصلاة من لم يره بأساً) ١/٤٢٦، والبيهقي في السنن الكبرى: (باب: من عدَّ الآي في صلاته): ٢/٣٥٩، والداني في البيان في عدد الآي: ص ٤١، وورد عدَّ الآي بعقد الأصابع عن عدد من التابعين كأبي عبد الرحمن السلمي، وابن سيرين، ومنهم من قصره على النافلة ومنهم من أطلقه في الفريضة والنافلة.

(٤) نقله الهذلي في الكامل في القراءات ص ١٠٢، والشيخ المتولي في تحقيق البيان في عدد آي القرآن: ص ٣، وانظر في أهمية عدد الآي: التبيان في معرفة تنزيل القرآن واختلاف عدد آيات القرآن لأبي حفص العطار: ص ١٠١، وفنون الأفنان لابن الجوزي: ١/٢٣٣، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي: ١/٢٣٠، ومقدمة كتاب: حسن المدد في معرفة فن العدد للجعبري، دراسة د. بشير الحميري: ص ١٩٣ - ٢٢٥، والميسر في علم عدد آي القرآن للأستاذ الدكتور، د. أحمد شكري: ص ٣٤.

## فوائد علم عدّ الآي وآثاره:

أولاً: معرفة عدّ الآي يوصل إلى إدراك الأجر والثواب المترتب على قراءة عدد معين من الآيات القرآنية، فعن أبي الدرداء رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « مَنْ حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف عُصِمَ من الدَّجال » <sup>(١)</sup>.

ثانياً: معرفة عدّ الآي يوصل إلى اتِّباع السنة فيما جاءت به من تحديد قراءة عدد معين من آيات القرآن في بعض العبادات كالصلاة والأذكار وغيرها، فعن أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه قال: « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر ما بين الستين إلى المائة آية » <sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: معرفة عدّ الآي يؤدي إلى الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في قراءته بالوقف على رؤوس الآيات، لحديث أم سلمة رضي الله عنها في صفة قراءة النبي صلى الله عليه وسلم، حيث قالت: « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته يقول: الحمد لله رب العالمين، ثم يقف، الرحمن الرحيم، ثم يقف » <sup>(٣)</sup>.

وأما آثار علم عدّ الآي: ففي علم القراءات: تظهر صلته به جليّة في باب الإمامة، عند إمالة رؤوس الآي في السور الإحدى عشرة المفصلة في بابها لأبي عمرو البصري، وورش عن نافع، حيث من أصول قراءتهما تقليل رؤوس آي هذه السور قولاً واحداً، فلو لم يعرف القارئ رؤوس الآي، والعدد المعتمد في رواية ورش،

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: (صلاة المسافرين)، باب: (فضل سورة الكهف) ١٤٢/٢، والترمذي في سننه، كتاب: (فضائل القرآن)، (باب: ما جاء في فضل سورة الكهف) وقال: « هذا حديث حسن صحيح »: ١٦٢/٥.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: (مواقيت الصلاة)، باب: وقت الظهر عند الزوال: ١١٤/١.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه: ٦٥/٤، والحاكم في المستدرک: ٢٥٢/٢، وقال: « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وله شاهد بإسناد صحيح على شرطها عن أبي هريرة رضي الله عنه وقال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم.

وهو العدد المدني الثاني، ويعرف العدد المعتمد في قراءة أبي عمرو؛ وهو العدد البصري، أو المدني الأول لما استطاع معرفة ما يقلل باتفاق أو باختلاف<sup>(١)</sup>.

### في الأحكام الفقهية:

عدّ الآي ارتبط بأحكام تتعلق بفقهاء الصلاة، وفريضة الجمعة، واعتبرت صحتها بقراءة عدد معين من آي القرآن، وهي كالتالي:

أولاً: ورود النص بوجود قراءة الفاتحة سبع آيات، على خلاف في عدّ آياتها، أو سبع آيات لمن لم يحفظها، (وستتطرق له في بحثنا هذا بإذن الله تعالى).

ثانياً: اعتبار العدد في صحة خطبة الجمعة، وقراءة آية كاملة في إحدى الخطبتين، وقد ذهب جمهور العلماء إلى أن قراءة القرآن في الخطبة ركن لا تصح إلا بها، واختلفوا في مقدار القراءة، فأوجب المالكية<sup>(٢)</sup>، والشافعية<sup>(٣)</sup>، ورواية عن أحمد<sup>(٤)</sup>، وهو الصحيح عند أصحابه، قراءة آية تامة في الخطبة سواء كانت طويلة أو قصيرة، مستدلين بحديث جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: «كانت صلاة رسول الله قصداً وخطبته قصداً يقرأ آيات من القرآن، ويذكر الناس»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: فتح الوصيد في شرح القصيد للسخاوي: ٤٤٢/٢، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري: ٤٨/٢، وعدّ الآي دراسة موضوعية مقارنة د. السالم الجكني: ص ٩، والعدد المعتمد في المصاحف المطبوعة، د. باسم السيد، ضمن بحوث ندوة طباعة القرآن بمجمع الملك فهد: ٤/١٦٨٥.

(٢) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ٣٧٩/١.

(٣) انظر: المجموع شرح المهذب للنووي: ٣/٣٧٥، ومعني المحتاج للشريبي: ١/٢٨٦.

(٤) انظر: المغني لابن قدامة: ٢/٢٢٦، وشرح الزركشي على مختصر الخرقي: ٢/١٧٤.

(٥) أخرجه مسلم، كتاب: (صلاة الجمعة)، (باب تخفيف الصلاة والخطبة): ٣/١١، وأبو داود في سننه، (كتاب الصلاة)، (باب الرجل يخطب على قوس): ٢/٣٢٢، والترمذي في سننه، (باب ما جاء في قصد الخطبة)، وقال: «حديث حسن صحيح» ٢/٣٨١.

وذهب الحنابلة إلى أنه يجزئ ما دون آية إذا استقلَّ بمعنى<sup>(١)</sup>، وذهب الحنفية إلى أن أقله ثلاث آيات، أو آية طويلة<sup>(٢)</sup>، وعلى هذا فكيف يستطيع الخطيب أن يطبق ذلك دون التيقن من معرفة عدّ الآي.

ثالثاً: اعتبار العدد في معرفة ما تجزئ قراءته بعد الفاتحة في الصلاة، حيث ذهب المالكية، والشافعية، والحنابلة، إلى أنه يسن للمصلي أن يقرأ شيئاً من القرآن بعد الفاتحة، ونص بعضهم على تعيين قراءة آية واحدة، بشرط أن تكون طويلة، أو قراءة سورة قصيرة قدرها ثلاث آيات<sup>(٣)</sup>.

### في علوم القرآن:

اعتبار العدد في تحديد القدر المعجز من القرآن الكريم، حيث نص عدد من العلماء على أن الإعجاز لا يقع بأقل من ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة تعادلها، فما لم تُعرف الآية لا يمكن أن نقف على القدر المعجز من القرآن<sup>(٤)</sup>.



(١) انظر: المغني لابن قدامة: ٢/٢٢٦، والمبدع في شرح المقنع لابن مفلح: ٢/١٦٠.

(٢) انظر: المبسوط للسرخسي: ٢/٢٦.

(٣) انظر: مغني المحتاج للشربيني: ١/١٦٢، واختلاف الأئمة العلماء ليحيى بن هبيرة: ١/١١٣، ونفائس البيان للقاضي: ٢٤.

(٤) قال بذلك الباقلاني في إعجاز القرآن: ص ٢٥٤، والهذلي في الكامل: ص ١٠٨، وأشار إليه السيوطي في الإتيان في علوم القرآن: ٤/٢٠، وأيده الزرقاني في مناهل العرفان: ٢/٣٣٤.

## الفصل الأول

### اختلاف عدّ آي الفاتحة عند مذاهب أهل العدد منشأ، وتوجيهه

#### المبحث الأول

#### منشأ الاختلاف في عدّ الآي بين التوقيف والاجتهاد

من المعلوم أن السورة من القرآن ذات العدد تنزل على النبي ﷺ، ويتلقاها منه صحابته الكرام ﷺ، وكان يشير إلى عدد آياتها أحيانا، كقوله ﷺ: «إن سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له، وهي: ﴿تَبْرَكَ الَّذِي يَدِ الْأَمَلِكُ﴾ [الملئك: ١]»<sup>(١)</sup>، وقوله ﷺ: - عن سورة الفاتحة - «الحمد لله رب العالمين سبع آيات..»<sup>(٢)</sup>.

وكان ﷺ يقرئ الصحابة ﷺ بعض الآيات المعدودة، خمسا خمسا، وعشر آيات لا يتجاوزونها إلى عشر أخرى حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل. والصحابة ﷺ كانوا يضبطون عدّ الآي كما سمعوا من النبي ﷺ، وحددوا مواضع الآي كما تلقوه، بل كانوا يعدّون عند الاختلاف في عدّ الآي إلى النبي ﷺ، فعن ابن مسعود ﷺ قال: «اختلفنا في سورة فقال بعضهم: ثلاثين، وقال البعض: اثنتين وثلاثين. فأتينا النبي ﷺ فأخبرناه، فتغير لونه فأسّر إلى عليّ شيئا، فالتفت إلينا عليّ فقال: إن رسول الله ﷺ يأمركم أن تقرأوا القرآن كما علمتم»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب: (فضائل القرآن)، (باب: ما جاء في فضل سورة الملئك) ٥ / ١٦٤، وقال: «هذا حديث حسن»، والحاكم في المستدرئ، (باب: ذكر فضائل سور، وآي متفرقة): ١ / ٧٦٧، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط: ٥ / ٢٠٨، وقال الهيثمي: «رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات» مجمع الزوائد: ٢ / ١٠٩، والبيهقي في سننه: ١ / ١٤٩، من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده: ١ / ٥٢٧، وقال محققه: الشيخ أحمد شاكراً: «إسناده صحيح»، وضياء الدين المقدسي في المختارة: ٢ / ٢٣٧.



وقد تعددت مذاهب أهل عدّ الآي لاختلافهم في تحديد مواضع انتهاء الآيات، واختلف عدد آي القرآن على حسب ذلك.

وأجاب العلماء عن أسباب الاختلاف في عدّ آي القرآن الكريم، واختلاف مذاهب أهل العدد، بأمور عدة منها ما يلي:

الوجه الأول: ما ذكره الزركشي وغيره، بقوله: « واعلم أن سبب اختلاف العلماء في عدّ الآي .. أن النبي ﷺ كان يقف على رؤوس الآي للتوقيف، فإذا عُلِمَ محلُّها وصل للتمام فيحسب السامع أنها ليست فاصلة »<sup>(١)</sup>.

الوجه الثاني: ما ذكره أبو عمرو الداني، والسخاوي وغيرهما، أن الاختلاف الواقع هو على نحوٍ من اختلاف أوجه القراءات، اختلاف تنوعٍ راجع إلى النقل والرواية.

يقول أبو عمرو الداني: « وعدد جمل آي السور على اختلاف ذلك واتفاقه مسموع من رسول الله ﷺ، ومأخوذ عنه، وأن الصحابة رضي الله عنهم الذين تلقوا ذلك منه كذلك تلقياً كتلتهم منه حروف القرآن واختلاف القراءات سواء »<sup>(٢)</sup>.

ويقول السخاوي: « .. لم وقع اختلاف، قلت: الأمر في ذلك على نحو من اختلاف القراءات، وكلها مع الاختلاف راجع إلى النقل »<sup>(٣)</sup>.

الوجه الثالث: هذا العلم يدخله الاجتهاد في بعضه لا كله، كما أشار إلى ذلك الشاطبي<sup>(٤)</sup>، والقسطلاني<sup>(١)</sup>، وطاهر الجزائري، والشيخ عبد الفتاح القاضي، وغيرهم، ومن هنا اختلف العادون كما سيأتي بيانه.

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي: ١/ ٢٥٢، وقال بذلك الجعبري في حسن المدد في معرفة فن العدد: ص ٢٤٣، وعبد الرازق موسى في المحرر الوجيز في عدّ آي الكتاب العزيز: ص ٢٩.

(٢) البيان في عدّ آي القرآن: ص ٤٠.

(٣) جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي: ص ٣٢١.

(٤) متن ناظمة الزهر، البيت رقم: (٢٨)، وانظر شرحه في: بشير اليسر لعبد الفتاح القاضي: ٧٨.

يقول طاهر الجزائري: «والظاهر أن أكثر الفواصل قد أُثبتت بطريق النظر والاجتهاد، فإن قيل إن هذا يقتضي أن يكون الخلاف فيها كثيراً جداً، والأمر ليس كذلك، قيل: إنما يكون الخلاف كثيراً جداً في الأمور الغامضة البعيدة المُدرك، والفواصل في أكثر المواضع ليست كذلك.

فإن قيل: قد ثبت أن العاديين اتفقوا في مواضع على عدّ كلماتٍ من الفواصل وهي لا تشبه الفواصل، كما اتفقوا في مواضع على ترك عدّ كلماتٍ من الفواصل وهي تشبه الفواصل، قيل: إن ذلك لا يُستبعد أن يكون مما وقفوا فيه على أثر يقتضي ذلك»<sup>(٢)</sup>.

ويقول عبد الرازق موسى: «وهناك آيات وقف عليها الرسول ﷺ ولم يصلها فهي معدودة بالاتفاق، لا يقع فيها خلاف، وهناك مواضع وصلها الرسول ﷺ دائماً ولم يقف عليها فهي متروكة من العدد بالاتفاق، وهناك مواضع وقف عليها مرة، ووصلها أخرى، وهذا محط اختلافهم وسبب اجتهادهم»<sup>(٣)</sup>. وهذا ينقلنا لمسألة، وهي: هل عدّ الآي توقيفي أم اجتهادي؟.

أشار العلماء إلى تفصيل هذه المسألة مستدلين بأدلة تؤيد ما ذهبوا إليه، وسوف أسوق ذلك فيما يلي:

القول الأول: أن تحديد رؤوس الآي وتعيينها متوقف على التلقي من النبي ﷺ، فهو علم منقول عنه، لا مجال فيه للاجتهاد أو الرأي.

وذهب إلى هذا أبو عمرو الداني حيث يقول: «ما بين أيدينا مما نقله إلينا علماءنا عن سلفنا من عدد الآي، ورؤوس الفواصل، والخموس، والعشور، وعدد جمل

(١) لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني، تحقيق مركز الدراسات القرآنية بمجمع الملك فهد: ٥٢٢/٢.

(٢) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن، للشيخ طاهر الجزائري: ص ٢٠٣.

(٣) المحرر الوجيز في عدّ آي الكتاب العزيز، لعبد الرازق موسى: ص ٢٩.

آي السور على اختلاف ذلك واتفاقه مسموعٌ من رسول الله ﷺ ، ومأخوذ عنه، وأن الصحابة رضي الله عنهم تلقوا ذلك منه كذلك تلقياً كتلقينهم منه حروف القرآن واختلاف القراءات سواء، ثم أداه التابعون - رحمة الله عليهم - على نحو ذلك إلى الخالفين أداءً، فنقله عنهم أهل الأمصار وأدوه إلى الأمة، وسلكوا في نقله وأدائه الطريق التي سلكوها في نقل الحروف وأدائها من التمسك بالتعليم بالسماع دون الاستنباط والاختراع، ولذلك صار مضافاً إليهم، ومرفوعاً عليهم دون غيرهم من أئمتهم، كإضافة الحروف وتوقيفها سواء، وهي إضافة تمسك ولزوم واتباع، لا إضافة استنباط واختراع»<sup>(١)</sup>.

ويقول السخاوي: «فإن قيل: فما الموجب لاختلافهم في عدد الآي؟ قلت: النقل والتوقيف»<sup>(٢)</sup>.

والقول بالتوقيف أيده عدد من العلماء كالسيوطي، حيث نقل قول الزمخشري وأيده، فيقول: «الآيات علمٌ توقيفي لا مجال للقياس فيه، ولذلك عدوا: ﴿آلَهُ﴾<sup>(١)</sup> ﴿آية حيث وقعت، و﴿آلَمَصَّ﴾<sup>(٢)</sup>، ولم يعدوا: ﴿آلَمَرَّ﴾، و﴿آلَرَّ﴾، وعدوا ﴿حَمَّ﴾<sup>(٣)</sup>، و﴿طَهَ﴾<sup>(٤)</sup> و﴿يَسَّ﴾<sup>(٥)</sup>، ولم يعدوا ﴿طَسَّ﴾»<sup>(٣)</sup>.

ومن قال بالتوقيف الأيوبي عبد الله بن صالح<sup>(٤)</sup>، والشيخ رضوان المخللاتي<sup>(٥)</sup>، والحسيني الحداد<sup>(٦)</sup>، وغيرهم.

(١) البيان في عدّ آي القرآن: ص ٣٩.

(٢) جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي: ص ٣٢٠..

(٣) الإتيان في علوم القرآن للسيوطي: ١/ ٢٣١.

(٤) لوامع البدر شرح ناظمة الزهر للأيوبي: خ/ ٩.

(٥) القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز: ص ١٤٦..

(٦) سعادة الدارين في بيان عدّ آي معجز الثقلين للحسيني الحداد: ص ٧، وانظر: دراسة د. بشير الحميري

لكتاب حسن المدد: ص ٤٨.

القول الثاني: أنه علمُ اجتهادي، معتمد على القياس والاستنباط، ومن أيد ذلك وذهب إليه أبو بكر الباقلاني، حيث يقول: « بل نقول: إن رسول الله ﷺ لم يحد في عدد آيات السور حدًّا، ولا وقفهم عليه في ذلك على شيء، ولا كان هو ﷺ يعد ذلك، وإن جاز أن يكونوا هم قد كانوا يعدون في عصره، وعند القراءة عليه لأنفسهم فلا يُنكر ذلك عليهم، بل يُحليهم وما عدوا، إذا لم ينقصوا من السورة ولم يزيدوا فيها شيئاً، ولا غيروا من تأليف آياتها أمراً، ولا قدموا مؤخرًا، ولا أخروا مقدماً، وإذا كان ذلك كذلك لم يلزمنا شيء مما قلت، لأنه لا نص من الرسول ﷺ على عدد الآي ومقاديرها »<sup>(١)</sup>.

القول الثالث: أنه توقيفي في أغلبه، ومنه ما هو اجتهادي، فما ورد فيه نص عن رسول الله ﷺ بالتحديد فهو توقيفي، وما لم يرد فيه نص رُدَّ قياساً لمثله. وهو قول جماعة من العلماء، منهم: الإمام الشاطبي، والجعبري<sup>(٢)</sup>، والقسطلاني<sup>(٣)</sup>، والشيخ عبد الفتاح القاضي، والشيخ عبد الرازق موسى، وغيرهم. يقول الإمام الشاطبي:

ولكن بُعوثُ البَحْثِ لا فُلَّ حَدُّها على حَدِّها تَعْلُو البَشائرُ بالنَّصْرِ يقول الشيخ عبد الفتاح القاضي - عند شرحه للبيت - : « لما قدَّم المصنّف أن عدد الآي ثابت بالتوقيف، واستدل عليه بما تقدم، وكان ذلك موهماً أن هذا العلم

(١) الانتصار للقرآن للباقلاني: ٢٢٦/١، وهو قولٌ لم يؤيده أحد من علماء العدد فيما أحسب، وكان أباً عمرو الداني في كتابه البيان يرد عليه حيث قال: « وقد زعم بعض من أهمل التفتيش عن الأصول، وأغفل إمعان النظر في السنن والآثار أن ذلك كله معلوم من جهة الاستنباط، ومأخوذ أكثره من المصاحف دون التوقيف والتعليم من رسول الله ﷺ، وبطلان ما زعمه وفساد ما قاله غير مشكوك فيه عند من له أدنى فهم، وأقل تمييز ». البيان في عدّ آي القرآن: ص ٤٠، وأشار إلى ذلك محقق كتاب حسن المدد: ص ٤٧.

(٢) حسن المدد في معرفة فن العدد: ص ٢٦٩.

(٣) لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني، تحقيق مركز الدراسات القرآنية بمجمع الملك فهد:

نقلي محض لا مجال للعقل فيه، استدرك لدفع هذا التوهم فيين أن ليس معنى كونه نقلياً أن جميع جزئياته كذلك، بل معنى ذلك أن معظمه نقلية، وقد استنبط منه قواعد كلية رُدَّ إليها ما لم ينص عليه من الجزئيات بالاجتهاد»<sup>(١)</sup>.

ويقول الشيخ عبد الرزاق موسى: « وهذا الرأي رجح على الأول بوجوه منها: ما ورد عن الأعمش لما سئل عن عدم عدِّ قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ ﴾ [البقرة: ١١٤] احتج لذلك بأنها في قراءته: ﴿ خُفِيًّا ﴾ ...

قال: وخلاصة القول في هذا أن هذا العلم بعضه ثبت بالنص وهو المعظم، وبعضه ثبت بالاجتهاد، ولكن لما كان الاجتهاد في هذا العلم هو رد الجزئيات التي لم يُنص عليها إلى ما نُصَّ عليه صح أن يقال إن هذا العلم نقلية»<sup>(٢)</sup>.

وأشار الشاطبي كذلك إلى دخول الاجتهاد والقياس عند أئمة العدد من أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين، بقوله<sup>(٣)</sup>:

فإن قيل كيف الخلف في عدها جرى لدى خلف التعديد بين أولى الحجر فقبل إلى الأصليين رُدَّ اجتهدهم لإدلالهم بالطبع في الورد والصدر

يقول عبد الفتاح القاضي: «إن أئمة العدد من أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين رُدَّ اجتهدهم إلى وجود الأصليين: -هما التشاكل، والتناسب- فلما جعلوهما أساساً

(١) متن ناظمة الزهر، البيت رقم: (٢٨)، وانظر شرحه في: بشير اليسر لعبد الفتاح القاضي: ٧٨.

(٢) مرشد الخلان إلى معرفة عد آي القرآن لعبد الرزاق موسى ص ٢٠، والأثر عن الأعمش نقله أبو عمرو الداني بسنده عن حمزة عن الأعمش. البيان في عد آي القرآن: ص ١٠٩، يقول عبد الفتاح القاضي عن هذه الرواية: « وهذا يثبت اجتهاد السلف ورعايتهم للمشكلة بين الفواصل من غير إنكار، فإنه أراد الإشارة إلى أنها في قراءته صارت لا تشاكل فواصل السور، قال: وهذا القول يعتبر أصلاً وأساساً لاعتبار هذا الأصل، ودليلاً على وقوع الاجتهاد في الفواصل». بشير اليسر: ص ١١٢٣، وقراءة: ﴿ خُفِيًّا ﴾ قراءة شاذة منسوبة لأبي وابن مسعود. انظر: البحر المحيط لأبي حيان: ٣٥٧/١، والدر المصون للسمين الحلبي: ٣٤٩/١.

(٣) متن ناظمة الزهر، البيت رقم: (٥٥)، وانظر شرحه في: بشير اليسر: ١٣.

للمحكم على الجزئيات التي لم يرد فيها نص عن الرسول ﷺ، واتفق وجود أحد هذين الأصلين دون الآخر في بعض الجزئيات، كما وُجد أحدهما دون الآخر فيما هو منصوص عليه كان ذلك محلّ اجتهادهم واختلاف أنظارهم، فمنهم من اعتبر وجود أحدهما كافيًا في عد الآي فعده ما وجد فيه أحدهما، ومنهم من لم يعتبر وجوده وحده، فلم يعد<sup>(١)</sup>.

وأشار إلى هذا القول الجعبري حيث قال: « لمعرفة الفواصل طريقتان: توقيفي وقياسي، أما التوقيفي ... فما وقف عليه ﷺ دائماً تحققتنا أنه فاصلة، وما وصله دائماً تحققتنا أنه ليس بفاصلة، وما وقف عليه مرة ووصله أخرى؛ احتمال الوقف أن يكون لتعريف الفاصلة، أو لتعريف الوقف التام، أو للاستراحة، والوصل أن يكون غير فاصلة، أو فاصلة وصلها لتقدم تعريفها ...

وأما القياسي فهو ما ألحق من المحتمل غير المنصوص بالمنصوص لمناسب، ولا محذور في ذلك؛ لأنه لا زيادة ولا نقصان، وإنما غايته أنه محل فصل أو وصل<sup>(٢)</sup>.

قلت: وهو القول هو الراجح لعدم ثبوت النص بتحديد جميع مواضع رؤوس الآي بالنقل عنه ﷺ، وإنما ورد تحديد بعضها في روايات، أو بذكر عدد آي بعض السور بالجملة.

وثبوت بعضه بالاجتهاد لا محذور فيه، إذ لا يترتب عليه زيادة في القرآن ولا نقص منه، بل كل ما فيه تعيين محل رأس الآية.

الاختلاف في عدّ آي الفاتحة لا يترتب عليه زيادة في آيات القرآن أو نقص:

المتأمل في حصر أعداد الآيات في سور القرآن يجد تبايناً عند نقلة الأعداد المنسوبة لهم، واختلافاً في جملة أعداد آيات القرآن الكريم.

(١) بشير اليسر شرح ناظمة الزهر: - باختصار - ص ١١٠.

(٢) حسن المدد في معرفة فن العدد: ص ٢٦٩، وقد ذهب محقق الكتاب د. بشير الحميري، إلى تخريج رأي الجعبري على أنه يرى التوقيف، انظر: مقدمة حسن المدد: ص ٥١.

يقول شُعلة الموصلِي: « اختلف في عد الآي أهل المدينة ومكة والشام والبصرة والكوفة »<sup>(١)</sup>.

وقد يظن الناظر ويتوهم أن ذلك لأجل زيادة في آيات القرآن أو نقص منها، وغاية هذا الاختلاف في تحديد رأس الآية فقط، إذ هو لا يدلّ إلا على تعيين محلّ الفصل أو الوصل، والقرآن الكريم محفوظٌ من الزيادة والنقصان والتحريف والتبديل، وقد أشار إلى ذلك أبو عمرو الداني، وأبو القاسم الهذلي<sup>(٢)</sup>، وغيرهما. والاختلاف الحاصل في تعيين موضعي رأس الآية في سورة الفاتحة هو كذلك لما يلي:

أولاً: أهل العدد متفقون على عدد آياتها إجمالاً، سبع آيات، واختلفوا في بسطها، وقد أجمع على ذلك القراء والمفسرون والفقهاء - كما سيأتي بيانه - يقول السخاوي: « هي سبع آيات باتفاق »<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: الاختلاف في عدّ البسمة يعدّه علماء العدد من قبيل اختلاف القراءات، وهذا يدل على جواز الأمرين كالحروف التي ثبتت في قراءة دون قراءة مثل: ﴿جَنَّتٍ تَجْرِي مَحْتَهَا﴾ [التوبة: ١٠٠] ولم يقل أحدٌ أن هذه الوجه من هذه القراءة يترتب عليه نقص كلمة من القرآن إلا لمن لم يفقه الاختلاف في أوجه القراءات - وسيأتي مزيد إيضاح لذلك -.

وهذا أبو عمرو الداني يشير إلى ذلك بقوله: « لم اختلفوا في كَلِم فاتحة الكتاب، وحروفها والمصاحف متفقة على مرسومها، قلت: ذلك فيها ليس من قبل المرسوم، بل من قبل اختلافهم في التسمية في أولها، هل هي منها، أم ليست منها؟ فمن قال

(١) ذات الرشد في الخلاف بين أهل العدد، لشُعلة الموصلِي، تحقيق: عبد الرحمن اليوسف: ص ٥٥.

(٢) انظر: البيان في عد آي القرآن: ص ٧٥، والكامل في القراءات للهذلي: ص ١٠٨.

(٣) جمال القراء للسخاوي: ٢٧٧ / ١.

منهم: هي منها وعدّها آية فاصلة لذلك؛ عدّ كَلِمَها تسعاً وعشرين، وحروفها مئة وأحد وأربعين، ومن قال: ليست منها، ولم يعدّها آية عدّ كَلِمَها خمساً وعشرين، وحروفها مئة واثنين وعشرين»<sup>(١)</sup>.



---

(١) البيان في عدّ آي القرآن: ص ٧٥.



## المبحث الثاني

### عدد آي الفاتحة عند علماء العدد، ووجوب قراءتها في الصلاة

سورة الفاتحة هي أوّل الكتاب المبين، وأمّ القرآن العظيم، وأعظم سورة في كتاب الله عز وجل، وهي السبع المثاني، أي: سبع آيات تُتَنَّى في الصلاة، فتُقرأ في كلِّ ركعة.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]، فالمراد: (بالسبع المثاني) الفاتحة، في أحد أقوال المفسرين، سُميت بالسبع؛ أي: سبع آيات، وبالمثاني؛ لأنها تُتَنَّى في كلِّ ركعة، قال بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وابن مسعود رضي الله عنه، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأبو هريرة رضي الله عنه، والربيع بن أنس، وأبو العالية، وغيرهم<sup>(١)</sup>.

وورد في السنة المطهرة وصفها بالسبع المثاني، ومن ذلك ما يلي:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الحمد لله رب العالمين سبع آيات.. وهي السبع المثاني، والقرآن العظيم، وهي أم القرآن، وفاتحة الكتاب»<sup>(٢)</sup>.  
وعن أبي سعيد بن المعلّى رضي الله عنه قال: «كنت أصلي في المسجد فدعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم.. ثم قال لي: لأعلمنك سورة هي أعظم السور في القرآن قبل أن تخرج من المسجد، ثم أخذ بيدي فلما أراد أن يخرج قلت له: ألم تقل: لأعلمنك سورة هي أعظم سورة في القرآن، قال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، هي السبع المثاني، والقرآن العظيم الذي أُوتيتُهُ»<sup>(٣)</sup>.

(١) نقل ذلك عنهم البيهقي في شعب الإيمان: ١٦/٤، والبعوي في تفسيره: ٦٥/٣، والأندراي في الإيضاح في القراءات: ص ٢٥٠، وانظر: تفسير القرطبي: ٥٤/١٠، وتفسير ابن كثير: ١٠٢/١، وفتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر: ١٥٨/٨.

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط: ٢٠٨/٥، وقال الهيثمي: «رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات» مجمع الزوائد: ١٠٩/٢، والبيهقي في سننه: ١٤٩/١.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب ما جاء في فاتحة الكتاب: ٢٠/٦.

وقد انعقد إجماع جمهور العلماء من القراء، والمفسرين، والمحدثين، والفقهاء على أن عدد آي سورة الفاتحة: سبع آيات، مستدلين على ذلك بما ورد في القرآن الكريم، والسنة المطهرة.

يقول الفضل بن شاذان: «فاتحة الكتاب سبع آيات ليس فيها اختلاف»<sup>(١)</sup>.

ويقول أبو الحسن الأنطاكي: «وهي سبع آيات في جميع العدد»<sup>(٢)</sup>.

يقول الأندرابي: «فاتحة الكتاب: سبع آيات بالإجماع لا اختلاف في جملتها»<sup>(٣)</sup>.

ويقول ابن عاشور: «وهي سبع آيات باتفاق القراء والمفسرين، ولم يشذ عن ذلك إلا الحسن البصري، قال: هي ثمان آيات، ونُسب أيضاً لعمر بن عبيد، وإلى الحسين الجعفي قال: هي ست آيات، ونسب إلى بعضهم غير معين أنها تسع آيات»<sup>(٤)</sup>.

وتجب قراءة سورة الفاتحة سبع آيات في الصلاة، وذلك ركن من أركانها في كل ركعة من كل صلاة فرضاً أو نفلاً، جهريّة كانت الصلاة أو سرية، ومن ترك آية منها لم يُعتد بتلك الركعة، فلا تصح الصلاة إلا بها.

ذهب إلى ذلك جمهور الفقهاء من المالكية<sup>(٥)</sup>، والشافعية<sup>(٦)</sup>، والحنابلة<sup>(١)</sup>، ورؤي

ذلك عن عدد من صحابة رسول الله ﷺ، منهم: عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وعثمان بن أبي العاص رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>.

(١) سور القرآن وآياته وحروفه ونزوله لابن شاذان، ت/ بشير الحميري: ص ٩٨.

(٢) كتاب عدد آي القرآن للأنطاكي. ت/ محمد الطبراني: ص ٢١١، ويقول رضوان المخلاتي: «وآياتها سبع متفقة الإجمال»، قال محققه الشيخ عبد الرازق موسى: «مختلفة التفصيل». القول الوجيز في فواصل

الكتاب العزيز: ص ١٦١

(٣) الإيضاح في القراءات للأندرابي: ص ٢٣٩.

(٤) التحرير والتنوير لابن عاشور: ١/١٣٥.

(٥) انظر: الكافي في فقه أهل المدينة لابن عبد البر: ١/٢٠٢، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ١/٢٣١.

(٦) انظر: أحكام القرآن للشافعي: ص ٦٧، ومغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشربيني:

يقول النووي: «وجوب قراءة الفاتحة وأنها متعيّنة لا يجزي غيرها إلا لعاجز عنها مذهب مالك، والشافعي، وجمهور العلماء من الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين فمن بعدهم»<sup>(٣)</sup>.

واستدلوا على ذلك بعموم قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»<sup>(٤)</sup>.  
 وذهب الحنفية إلى أن قراءة الفاتحة في الصلاة واجبة، وتحقق القراءة بأي آية من القرآن غيرها، نُقل ذلك عن أبي حنيفة وأصحابه، والأوزاعي، والثوري.  
 واستدلوا بقوله تعالى: ﴿فَأَقْرءُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ﴾ [المزمل: ٢٠]، فإن المراد القراءة في الصلاة<sup>(٥)</sup>، كما استدلوا بما جاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن»<sup>(٦)</sup>.

قال النووي: «قال أبو حنيفة: لا تتعين الفاتحة، لكن تجب ولا تشتط، ولو قرأ غيرها من القرآن أجزأه، قال: وفي قدر الواجب ثلاث روايات عنه منها: أن يقرأ: آية تامة، أو ثلاث آياتٍ قصار، أو آية طويلة»<sup>(٧)</sup>.

والراجح: قول الجمهور؛ لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على قراءتها في الصلاة فرضاً ونفلاً.  
 والجواب عن الآية التي احتجوا بها: أنها وردت في قيام الليل لا في قدر القراءة، وعن الحديث: أن قوله: «ما تيسر» مجملٌ مبين، أو مطلقٌ مقيد، أو مبهمٌ مفسرٌ بأدلة

(١) انظر: الكافي في فقه الإمام أحمد لابن قدامة: ٢٤٦/١، وكشاف القناع للبهوتي: ٣٣٦/١.

(٢) انظر: المغني لابن قدامة: ٣٤٣/١، ونيل الأوطار للشوكاني: ٤٤/٢.

(٣) شرح النووي على مسلم: ١٠٢/٤.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب: (صفة الصلاة)، باب: (وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها) ١/١٩٢، ومسلم: (كتاب الصلاة)، (باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة): ٨/٢.

(٥) انظر: المبسوط للسرخسي: ١٩/١، وفتح القدير لابن الهمام: ١٤٣/٢، وأحكام القرآن للجصاص: ١٨/١، حاشية ابن عابدين: ٤٤٦/٢.

(٦) أخرجه البخاري، كتاب: (صفة الصلاة)، باب: (وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها) ١/١٩٢.

(٧) المجموع شرح المهذب للنووي: ٣٢٧/٣.

وجوب قراءة الفاتحة؛ لأن الفاتحة كانت هي المتيسرة لحفظ المسلمين لها، وقيل: إن المراد بما تيسر فيما زاد على الفاتحة جمعاً بين الأدلة؛ لأن حديث الفاتحة زيادة وقعت غير معارضة<sup>(١)</sup>.

### العاجز عن قراءة الفاتحة يقرأ بقدرها عدد سبع آيات:

فقد اتفق الشافعية، والحنابلة على أن من عجز عن قراءة الفاتحة في الصلاة، فإن كان يقدر على أن يأتي بآيات من القرآن بقدر الفاتحة سبع آيات فإنه يجب عليه أن يأتي بذلك، فإن كان يحفظ آية واحدة، أو أكثر فإنه يفترض عليه أن يكرر ما يحفظه بقدر عدد آيات الفاتحة<sup>(٢)</sup>.

يقول الشافعي: «وإن كان لا يحسن أم القرآن فيحمد الله ويكبره مكان أم القرآن لا يجزئه غيره، وإن كان يحسن غير أم القرآن قرأ بقدرها سبع آيات لا يجزئه دون ذلك»<sup>(٣)</sup>.

ويقول أبو البركات ابن تيمية: «ومن لم يحسن سورة الحمد لزمه تعلمها، فإن ضاق الوقت قرأ من غيرها سبع آيات لا تنقص عنها في الحروف»<sup>(٤)</sup>.

واختلف في قدر عدد السبع الآيات التي تُقرأ بقدر الفاتحة في هل يعتبر أن يكون فيها بقدر حروف الفاتحة؟، على قولين:

أحدهما: لا يعتبر، كما إذا فاته صوم يوم طويل لم يعتبر أن يكون القضاء في يوم بقدر ساعات الأداء.

(١) قال الشوكاني: «وهذا حسن» نيل الأوطار: ٢/٢٤٥، وانظر: المجموع شرح المهذب للنووي ٣/٣٢٩.

(٢) انظر: الحاوي في فقه الإمام الشافعي للهاوردي: ٢/٢٣٣، ونهاية المطلب في دراية المذهب لأبي المعالي الجويني: ٢/٣٣٢، والكافي في فقه الإمام أحمد لابن قدامة: ١/٢٤٢.

(٣) الأم للشافعي: ١/١٢٤، وانظر: المجموع شرح المهذب للنووي ٣/٣٧٩.

(٤) المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد: ١/٦٠.

والثاني: يعتبر، وهو الأصح؛ لأنه لما اعتبر عدد آي الفاتحة في الثواب على قراءتها اعتبر قدر حروفها، لأن الثواب مقدر بالحروف فاعتبر<sup>(١)</sup>.



(١) انظر: المجموع في شرح المذهب: ٣/ ٣٧٤، والمغني لابن قدامة: ١/ ٣٥١.

## المبحث الثالث

## اختلاف مواضع عدّ أي الفاتحة عند مذاهب أهل العدد وتوجيهه

المطلب الأول: مواضع عدّ أي الفاتحة عند مذاهب أهل العدد

من المعلوم أن الأعداد المتداولة عند علماء العدد ستة أعداد في الغالب، وجرت عادة العلماء نسبتها إلى الأمصار، فيقولون العدد المدني نسبة إلى العدد المنقول عن الإمام نافع المدني، وهكذا .

يقول أبو عمرو الداني: «اعلم أيديك الله بتوفيقه أن الأعداد التي يتداولها الناس بالنقل ويعدّون بها في الآفاق قديماً وحديثاً ستة: عدد أهل المدينة الأول والأخير، وعدد أهل مكة، وعدد أهل الكوفة وعدد أهل البصرة وعدد أهل الشام»<sup>(١)</sup>.

وجميع أهل العدد اتفقوا على أن عدد آيات سورة الفاتحة سبع آيات في جملتها، واختلفوا في تفصيلها على ما يلي:

أولاً: العدد المدني الأول<sup>(٢)</sup>، والمدني الثاني<sup>(٣)</sup>، والبصري<sup>(٤)</sup>، والدمشقي<sup>(٥)</sup>،

يعدّون أي سورة الفاتحة سبع آيات، ومواضعها كالتالي:

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ① ﴾ ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ② ﴾ ﴿ مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ ③ ﴾  
﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ④ ﴾ ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ⑤ ﴾ ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ  
عَلَيْهِمْ ⑥ ﴾ ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ⑦ ﴾ .

(١) البيان في عدّ أي القرآن: ص ٦٧.

(٢) وهو ما رواه الإمام نافع عن شيخه أبي جعفر، وشيبة بن نصح، هذا العدد هو الذي رواه أهل الكوفة عن أهل المدينة، دون تعيين أحد منهم بعينه بل أوقفوه على جماعتهم، ويرويه أهل البصرة عن ورش عن نافع عن شيخه.

(٣) وهو ما رواه إسماعيل بن جعفر، وقالون عن سليمان بن مسلم بن جهم عن أبي جعفر، وشيبة بن نصح.

(٤) وهو ما روي عن عاصم الجحدري، وعن أيوب بن المتوكل، وعن يعقوب الحضرمي .

(٥) وهو ما رواه يحيى بن الحارث الذماري عن عبد الله بن عامر اليحصبي عن أبي الدرداء رضي الله عنه .

فتركوا عدَّ البسملة، وعدوا: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ آية<sup>(١)</sup>.

ثانياً: العدد المكي<sup>(٢)</sup>، والكوفي<sup>(٣)</sup>:

يعدون أي سورة الفاتحة سبع آيات، ومواضعها كالتالي:

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿١﴾ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿٢﴾ ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿٣﴾  
 ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ﴿٤﴾ ﴿إِنَّاكَ نَعْبُدُ وَإِنَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ﴿٥﴾ ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿٦﴾  
 ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ﴿٧﴾.  
 عدوا البسملة آية، وتركوا عدَّ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ ﴿٦﴾.

ويقول أبو عمرو الداني: «اختلافها آيتان: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ، عدّها المكي والكوفي، ولم يعدّها الباقون، و﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ لم يعدّها المكي والكوفي، وعدّها الباقون»<sup>(٤)</sup>.

يقول الإمام الشاطبي:

وَأُمُّ الْقُرْآنِ الْكُلُّ سَبْعًا يَعُدُّهَا  
 وَلَكِنْ عَلَيْهِمْ أَوْلًا يَسْقِطُ الْمُثْرُ  
 وَيَعْتَاضُ بِسْمِ اللَّهِ وَالْمُسْتَقِيمِ قُلْ  
 لِكُلِّ وَمَا عَدُّوا الَّذِينَ عَلَى ذِكْرٍ<sup>(٥)</sup>

أي: كلمة: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ الواقعة في الموضع الأول، وهي: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ يسقطها المرموز لها بكلمة: (المُثْر) وهما: المكي والكوفي، ويعدّان البسملة، فتعين لغيرهما

(١) انظر: البيان في عد آي القرآن للداني: ص ١٣٩، والكامل في القراءات للهنلي: ص ١١٢، وفنون الأفتان في علوم القرآن لابن الجوزي: ص ٢٧٩.

(٢) وهو ما رواه الإمام عبد الله بن كثير، عن مجاهد بن جبر عن ابن عباس، عن أبي بن كعب عن رسول الله.  
 (٣) وهو ما رواه حزة الزيات عن ابن أبي ليلى عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب وما رواه سفيان الثوري عبد الأعلى عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب. انظر: البيان، حسن المدد ص ٢٢٧.

(٤) البيان في عد آي القرآن للداني: ص ١٣٩.

(٥) متن ناظمة الزهر، البيت رقم: (٦٩ - ٧٠).

وهم المدنيان والبصري والشامي، عدَّ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ وإسقاط البسملة، والكلُّ يُسقط ﴿عَلَيْهِمْ﴾ الثانية من العدد، ولهذا احترز المصنف عنه بقوله: (أولاً)، وقوله: (والمستقيم قُلْ لِكُلِّ) معناه: أن قوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ معدود آية للجميع، وقوله: (وما عدّوا الذين) معناه أن قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ متروك للجميع<sup>(١)</sup>.

**المطلب الثاني: توجيه مذهب من عدَّ البسملة وترك عدَّ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾**

لقد ذكر علماء العدد توجيهاتٍ عدّة للاختلاف الذي وقع بين الأئمة في تعيين مواضع عدّ آي الفاتحة، فمن ذهب من أهل العدِّ إلى اعتبار البسملة آية معدودة من آي الفاتحة، وترك عدّ: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ فلوجوه منها:

أولاً: إتباعاً لمذهب من قال: إن البسملة آية من الفاتحة، أدّى إلى ظهور خلاف عند القراء في اعتقاد قرآنتها أو ضحّه اختلاف الرواية فيها عنهم - كما سيأتي تفصيله - .

ثانياً: لانعقاد الإجماع على أن عدد آي الفاتحة سبع آيات، ولا يستقيم ذلك في حال ترك ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ إلا بعد البسملة آية من الفاتحة.

يقول أبو عمرو الداني: «بعد التسمية دون: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾: حصلت الفاتحة سبع آيات على ما ورد به التوقيف، وانعقد عليه الإجماع من كونها كذلك»<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: اعتبار المشاكلة في آخرها، فأخر البسملة: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وقع حرف المدّ فيه قبل آخر حرفٍ منها، وهو بذلك مشبّه لما بعدها من آي الفاتحة في القدر والطول، فيتّسق

(١) انظر: بشير اليسر شرح ناظمة الزهر: ص ١٢٦، وغيث النفع في القراءات السبع للصفارسي: ص ٣٨، وأشار إلى ذلك الشيخ عبد الفتاح القاضي بقوله: «والكوف مع مكّ يعدّ البسملة سواهما أولى عليهم عدّ له».

انظر: نفائس البيان في شرح الفرائد الحسان في عدّ آي القرآن: ص ٢٧.

(٢) البيان في عدّ آي القرآن: ص ١١١.



حينئذٍ عدد أي الفاتحة سبع آيات طويلاً وقدرًا، على أن لفظ: ﴿الرَّحِيمِ﴾ لم يرد في شيء من القرآن إلا رأس آية.

بينما ﴿عَلَيْهِمْ﴾ لم يرد في شيء من القرآن رأس آية<sup>(١)</sup>.

والمشكلة والمساواة لهما اعتبارهما في التعرف على الفاصلة في علم عد الآي.

**يقول الإمام الشاطبي:**

وما هنّ إلا في الطَّوَالِ طَوَاهُهَا وفي السُّورِ الْقُصْرَى الْقِصَارُ عَلَى قَدْرٍ<sup>(٢)</sup>

يقول أبو عمرو الداني: «إن من عدّ التسمية في أول الفاتحة دون: ﴿أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ فلا شيء: منها.. أن آخر التسمية مُشَاكِلٌ لِأَوَاخِرِ آيَاهَا بِوُقُوعِ حَرْفِ الْمَدِّ قَبْلَ آخِرِ حَرْفٍ مِنْهَا، وَمُشَبَّهُ لِمَا بَعْدَهَا مِنَ الْآيِ فِي الْقَدْرِ وَالطَّوْلِ.. وَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ غَيْرُ مُشَبِّهِ لِمَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْآيِ، وَلَا مُشَاكِلٌ لِشَيْءٍ مِنْهُمْ فِي بِنْيَةِ وَزْنِهِ، وَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ لَمْ يَرِدْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ رَأْسَ آيَةٍ»<sup>(٣)</sup>.

**المطلب الثالث: توجيه مذهب من عدّ ﴿أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ وترك عدّ البسملة**

وأما من ذهب إلى عدّ ﴿أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ فلوجوه منها:

**أولاً:** إبتاعاً لمذهب من قال: إن البسملة ليست آية من الفاتحة.

يقول أبو عمرو الداني: «ومن لم يعدّ التسمية، وعدّ: ﴿أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ فلأن الإجماع لم ينعقد على أنها آية من أول الفاتحة»<sup>(٤)</sup>.

(١) قال بذلك أبو عمرو الداني في البيان في عد آي القرآن: ص ١١١، والمخللاتي في شرحه على ناظمة الزهر

القول الوجيز: ص ١٦٢، وعبد الفتاح القاضي في بشير اليسر: ص ١٢٦.

(٢) متن ناظمة الزهر، البيت رقم: (٣٦).

(٣) البيان في عد آي القرآن: ص ١١١، قلت: بل هو مشابهة ل: (المستقيم) في الحرف الأخير وهي معدودة،

يقول القسطلاني: «وهي ماثلة في الرّوي لما قبلها». لطائف الإشارات للقسطلاني، تحقيق مركز

الدراسات القرآنية بمجمع الملك فهد: ٥٣٧/٢.

(٤) البيان في عد آي القرآن: ص ١١٢.

ثانياً: للإجماع على عدم عدِّ البسملة آية من أوائل السور غير الفاتحة، فحمل المختلف فيه وهي بسملة الفاتحة على المجمع عليه أحق وأولى.

يقول أبو عمرو: «انعقد الإجماع على أن البسملة ليست آية في سائر السور، وإن كانت مرسومة في أوائلهن، من حيث لم يعدوها مع جملة آيهن، وإن اختلفوا في عدّها في أول الفاتحة؛ فواجب حملها معها على وجه حملها على غيرها من السور في أنها ليست من جملتها، ولا بآية منها إذ حمل المختلف فيه على المجمع عليه ورده إلى حكمه أولى وأحق»<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: لانعقاد الإجماع على أن عدد آي الفاتحة سبع آيات، ولا يستقيم ذلك في حال عدم عدِّ البسملة آية إلا بعدد: ﴿أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

رابعاً: استدلووا بلفظ الحديث في قوله ﷺ: «قال الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولعبي ما سأل، فإذا قال العبد: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(١)</sup>، قال الله تعالى: حمدني عبدي، وإذا قال: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾<sup>(٢)</sup>، قال: ﴿قال الله تعالى: أتني علي عبدي، وإذا قال: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾<sup>(٣)</sup>، قال: مجدني عبدي، فإذا قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾<sup>(٤)</sup>، قال: هذا بيني وبين عبدي، ولعبي ما سأل، فإذا قال: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾<sup>(٥)</sup> صرط الذين أنعمت عليهم<sup>(٦)</sup> غير المعصوب عليهم ولا الضالين<sup>(٧)</sup>» قال: هذا لعبي ولعبي ما سأل<sup>(٨)</sup>.

ففي قوله -بعد ذكر دعاء العبد من قوله: ﴿أَهْدِنَا﴾ - : «فهؤلاء لعبي»، فهؤلاء جمع، وأقل الجمع ثلاثة فدّل على أن من قوله: ﴿أَهْدِنَا﴾ إلى نهاية السورة ثلاثة آيات، وهذا يوجب عدّها: ﴿أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، ولو لم تعدّ لأعقبه بقوله: «هاتان».

(١) المرجع السابق: ص ١١٢.

(٢) ذكره عبد الفتاح القاضي في بشير اليسر شرح ناظمة الزهر: ص ١٢٧..

(٣) الحديث: أخرجه مسلم، كتاب: (الصلاة)، باب: (وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة)، رقم: (٩٠٤):

٩/٢، والترمذي، كتاب: (تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ)، باب: (سورة فاتحة الكتاب)، رقم:

(٢٩٥٣): ٢٠١/٥.

يقول أبو عمرو: ومحقق أن الآية السادسة: ﴿أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ من حيث أعقب ما للبعد من لدن ﴿أهدنا﴾ إلى آخر السورة بقوله: «فهؤلاء»، ولم يعقبه بقوله: «فهاتان» إذ كان يجب لو لم تكن السادسة، ولو كان ذلك لبطلت القسمة أيضاً، ولكانت الحمد ست آيات<sup>(١)</sup>.

ويقول المهدي: «قال حين ذكر: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فهذه بيني وبين عبدي، فدل على أنها الآية الرابعة، أخبر تعالى أنها بينه وبين العبد، إذ أم القرآن سبع آيات فلو كانت: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ آية منها لكانت الآية التي بين الله تعالى وبين العبد قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ لأنها هي الرابعة على ذلك»<sup>(٢)</sup>.

خامساً: ثبت عنه عليه السلام من وجوه، وعن الخلفاء الثلاثة من بعده أبي بكر رضي الله عنه، وعمر رضي الله عنه، وعثمان رضي الله عنه، أنهم لم يفتتحوا القراءة في الصلاة بالبسملة، بل افتتحوا بأول الحمد، وأن ذلك كان آخر المحفوظ عنه من فعله عليه السلام»<sup>(٣)</sup>.

وقد أجابوا القائلون بعد: ﴿أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ عن التماثل في أي السور والتساوي بين الفواصل بأن ما جاء منه مخالفاً خارجاً عن حكم بناء ووزن ما قبله ليس بمبطلٍ لحساب عد الآي.

حيث ورد العدُّ عن أهل العدد لآيات غير مُشبهاتٍ لما قبلهن وما بعدهن من الآي في القدر والطول، والتماثل والتساوي.

ومثال ذلك: عدُّهم في سورة النساء قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَذُنَةٌ أَلَّا تَعُولُوا﴾ [النساء: ٣] وهو غير مشاكل لما قبله وما بعده، وعدُّهم في سورة الرسائل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَفِّعُ﴾ [الرسائل: ٧]، وهو كذلك غير مشاكل لما قبله وما بعده.

(١) البيان في عد أي القرآن: ص ١١١.

(٢) شرح الهداية للمهدي: ١٢/١.

(٣) سيأتي ذكر الآثار في ذلك في مسألة الاختلاف في قرآنية البسملة في هذا البحث بإذن الله.

بل وفي المقابل تركوا عدَّ آيات مشابهة لما قبلها وما بعدها، كما في قوله تعالى:  
﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢] فلم يُعد مع أنه مشاكل لما قبله وما بعده.

يقول أبو عمرو الداني: «التشاكل في آي السور والتساوي بين الفواصل ليس بمبطل ما جاء نادراً، وورد مخالفاً لذلك خارجاً عن حكم بناء ووزن ما قبله، وذلك من حيث عدَّ الكل من العادين باتفاق منهم وباختلاف بينهم آيات غير مشبهات لما قبلهن وما بعدهن من الآي في القدر والطول والتشاكل والشبه»<sup>(١)</sup>.

كما أجابوا على عدم عدِّ البسملة في الفاتحة بأمرين:

أولاً: بحمل ذلك على الإجماع على عدم عدّها في أوائل بقية السور، مع وجود الاختلاف في اعتبارها آية من الفاتحة.

يقول مكّي: «الزيادة في القرآن لا تثبت بالاختلاف، وإنما تثبت بالإجماع، ولا إجماع في أن البسملة آية من الحمد»<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: عدّها على اعتبار أنها من الفاتحة يوجب تكرار لفظي: ﴿أَرْحَمَ الرَّحِيمِ﴾ في كلام غير طويل ليس بينهما فصلٌ كبير، وذلك مما لا يُحمد في باب البلاغة<sup>(٣)</sup>.

وأجاب القائلون بإثباتها بما نقله الرازي بقوله: «إن التكرار لأجل التأكيد كثير في القرآن، وإن تأكيد كونه تعالى رحماناً رحيماً من أعظم المهمات»<sup>(٤)</sup>.

وتعقّب ابن عاشور بقوله: «وأنا أدفع جوابه بأن التكرار وإن كانت له مواقع محمودة في الكلام البليغ مثل التهويل، ومقام الرثاء، أو التعديد، أو التوكيد اللفظي، إلا أن الفاتحة لا مناسبة لها بأغراض التكرير، ولا سيما التوكيد؛ لأنه لا مُنكر لكونه تعالى رحماناً رحيماً، ولأن شأن التوكيد اللفظي أن يقترن فيه اللفظان بلا

(١) البيان في عدّ آي القرآن ص: ١١٢.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٢٣/١.

(٣) انظر: مفاتيح الغيب للرازي: ١/١٧٨، والتحرير والتنوير لابن عاشور: ١/١٤١.

(٤) مفاتيح الغيب للرازي: ١/١٧٨.

فصل، فتعيّن أنه تكرير اللفظ في الكلام لوجود مقتضى التعبير عن مدلوله بطريق الاسم الظاهر دون الضمير، وذلك مشروط بأن يبعد ما بين المكررين بعداً يقصيه عن السمع، وقد علمت أنهم عدّوا في فصاحة الكلام خلوه من كثرة التكرار، والقرب بين الرحمن والرحيم حين كررا يمنع ذلك»<sup>(١)</sup>.

يقول أبو جعفر الطبري: «لم يُجْتَجِجْ إلى الإبانة عن وجه تكرير الله لـ ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ في هذا الموضع، إذ كنا لا نرى أن: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ من فاتحة الكتاب آية، فيكون علينا لسائل مسألة بأن يقول: ما وجه تكرير ذلك في هذا الموضع، وقد مضى وصف الله عز وجل به نفسه في قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ مع قرب مكان إحدى الآيتين من الأخرى ومجاورتها لصاحبتهما؟»

قال: بل ذلك لنا حجة على خطأ دعوى من ادعى أن ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ من فاتحة الكتاب آية، إذ لو كان ذلك كذلك لكان ذلك إعادة آية بمعنى واحد، ولفظ واحد مرتين من غير فصل يفصل بينهما، وغير موجود في شيء من كتاب الله آيتان متجاورتان مكررتان بلفظ واحد ومعنى واحد، لا فصل بينهما من كلام يخالف معناه معناهما، وإنما يؤتى بتكرير آية بكماها في السورة الواحدة، مع فصول تفصل بين ذلك، وكلام يعترض به معنى الآيات المكررات، ولا فاصل بين هنا ..

فإن قال قائل: إن ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فاصل بين ذلك، قيل: قد أنكر ذلك جماعة من أهل التأويل، وقالوا: إن ذلك من المؤخر الذي معناه التقديم، وإنما هو: الحمد لله، الرحمن الرحيم، رب العالمين، ملك يوم الدين.... وقالوا: نظائر ذلك، من التقديم الذي هو بمعنى التأخير، والمؤخر الذي هو بمعنى التقديم في كلام العرب أفشى، وفي منطقتها أكثر، من أن يحصى..

(١) التحرير والتنوير لابن عاشور: ١/١٤١..

وفي ذلك دليل شاهد على صحة قول مَنْ أنكر أن تكون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾  
من فاتحة الكتاب آية»<sup>(١)</sup>.



(١) تفسير الطبري، جامع البيان - باختصار -: ١/١٤٧.

## الفصل الثاني

### الاختلاف في عد البسملة في الفاتحة توجيهُه، وأثره في عد الآي

#### المبحث الأول

#### اختلاف العلماء في قرآنية البسملة في الفاتحة، وأثره فيها

تمهيد:

مسألة البسملة<sup>(١)</sup> من المسائل التي تتعلق بها علوم متفرعة، ومباحث كثيرة، وقد أفردتها بالتأليف مَنْ لا يحصى من المحققين، بينوا أحكامها وبحثوا مسائلها، وأبرزوا لطائفها<sup>(٢)</sup>.

وقد تنازع العلماء في قرآنتها على أقوال كثيرة، فقد ذكر ابن الجزري فيها خمسة أقوال<sup>(٣)</sup>، وذكر الألوسي فيها عشرة أقوال<sup>(٤)</sup>.

ومما أجمع عليه العلماء أن البسملة آيةٌ من وسط سورة النمل من قوله تعالى:

﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠].

(١) البسملة مشتقة من اسمين، من: (بسم)، ومن: (الله)، ف: (بسم) ملفوظ به، واللام من: (الله)، وهي لغة للعرب، تقول: (بسم الرجل)، إذا قال: (بسم الله الرحمن الرحيم)، و(حوقل الرجل)، و(حولق) إذا قال: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، و(هلل الرجل) إذا قال: (لا إله إلا الله)، وهو كثير، انظر: المفردات للراغب: ص ٨٣٤، وإبراز المعاني لأبي شامة: ص ٦٤.

(٢) ممن أفردتها بالتأليف: ابن عبد البر، يوسف بن عمر، في: (الإنصاف) فيما بين العلماء في: بسم الله الرحمن الرحيم (من الخلاف)، وأبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل في: (كتاب البسملة)، والشوكاني: محمد بن علي في: (الرسالة المكملة في أدلة البسملة)، والقاري، علي بن سلطان، في: (المسألة في البسملة)، والمارغني، إبراهيم بن عبد الله، في: (القول الأجل في كون البسملة من القرآن أو لا)، وأبو عبد القدوس، بشير السالمي في: (الأنوار المسبلة في مباحث البسملة)، يقول الإمام النووي: «اعلم أن مسألة البسملة عظيمة مهمة ينبنى عليها صحة الصلاة التي هي أعظم الأركان، ولهذا اعتنى العلماء بشأنها، وأكثرها التصانيف فيها مفردة» المجموع: ٣/ ٣٣٤.

(٣) النشر في القراءات العشر: ١/ ٢٧٠.

(٤) روح المعاني للألوسي: ١/ ٦٨.

والذي يهّمنا هنا هو أن نتطرق لمسألة وهي:

هل البسملة آية من القرآن من سورة الفاتحة، ومن أوائل السور، أو ليست آية منها؟

وخلاصته ما يلي:

القول الأول: أن البسملة ليست بآية لا من الفاتحة ولا من غيرها من السور، وإنما كتبت في المصاحف للتميّن والتبرّك، وإلى هذا ذهب الإمام مالك، وأبو حنيفة، ورواية عن أحمد، والثوري، والأوزاعي، وغيرهم من فقهاء المدينة، والبصرة والشام<sup>(١)</sup>.

ومن القراء: قراء المدينة والبصرة، والشام، وأيده مكّي بن أبي طالب<sup>(٢)</sup>.

يقول الشوكاني: «قراء المدينة والبصرة والشام لم يجعلوها آية لا من الفاتحة، ولا من غيرها من السور، وقالوا: إنما كتبت للفصل والتبرّك»<sup>(٣)</sup>.

واستدل أصحاب هذا القول بما يلي:

أ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « قال الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولعبي ما سأل، فإذا قال العبد: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾<sup>(١)</sup>، قال الله تعالى: حمدني عبدي، وإذا قال: ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمِ ﴾<sup>(٢)</sup>، قال الله تعالى: أثني علي عبدي، وإذا قال: ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾<sup>(٣)</sup>، قال: حمدني عبدي، فإذا قال: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾<sup>(٤)</sup> قال: هذا بيني وبين

(١) انظر: أحكام القرآن للجصاص: ١١/١، والمغني لابن قدامة: ٣٤٦/١، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٩٣/١، والمجموع شرح التهذيب: ٣٣٤/٣، ومجموع الفتاوى لابن تيمية: ٤١٨/١٣، وإحكام القنطرة في أحكام البسملة: ص ٤٦، والأنوار المبسطة في مباحث البسملة: ص ١٥٤.

(٢) في كتابه الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢٢/١، وانظر: جمال القراء للسخاوي: ٤٩٦/٢.

(٣) فتح القدير للشوكاني: ٢٠/١.



عبيدي، ولعبيدي ما سأل، فإذا قال: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿٥﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴿٦﴾ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾ ﴿١﴾ قال: هذا لعبيدي ولعبيدي ما سأل»<sup>(١)</sup>.

والشاهد قوله: «فَسَمْتُ الصَّلَاةَ» أي: الفاتحة، ولما جعلها مقسومةً بينه وبين عبده ابتداءً القسمةً بـ(الحمد)، ولم يذكر: (البسملة) فيها فدلّ على أنها ليست منها. كذلك جعل النصف: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ فتكون ثلاث آيات في الشاء عليه، وثلاث آيات للعبد، وآية بينهما، وفي جعل البسملة منها إبطال للقسمة»<sup>(٢)</sup>.

يقول ابن عبد البر: «وهو أصح حديث روي في سقوط: بسم الله الرحمن الرحيم من أول فاتحة الكتاب، وأبينه وأبعده من احتمال التأويل .. وقد رفع الإشكال في سقوط: (بسم الله)»<sup>(٣)</sup>.

وقال النووي: «واحتج القائلون بأن البسملة ليست من الفاتحة بهذا الحديث، وهو من أوضح ما احتجوا به»<sup>(٤)</sup>.

ب - حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين»<sup>(٥)</sup>.

(١) الحديث: أخرجه مسلم، كتاب: (الصلاة)، باب: (وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة)، رقم: (٩٠٤): ٩/٢، والترمذي، كتاب: (تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم)، باب: (سورة فاتحة الكتاب)، رقم: (٢٩٥٣): ٢٠١/٥.

(٢) انظر: المغني لابن قدامة: ٣٤٦/١، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٩٣/١، وشرح النووي على مسلم: ١٠٣/٤.

(٣) الإنصاف فيما بين العلماء في: بسم الله الرحمن الرحيم (من الخلاف)، لابن عبد البر: ص ١٨١ و ١٩٠.

(٤) شرح النووي على مسلم: ١٠٣/٤.

(٥) الحديث: أخرجه مسلم: (كتاب الصلاة)، باب: (ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به ويختم به) رقم: (٤٩٨): ٣٥٧/١، وصحيح ابن حبان، باب: (ذكر وصف ما يفتح به المرء صلاته) رقم: (١٧٦٨): ٦٤/٥.

فلو كانت البسملة آية من الفاتحة لقراها، ولو قرأها لُنُقِلَتْ عنه، فلما لم يُنقل عنه ذلك بدليل قطعي دلّ على أنها ليست بآية منها.

ج - حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: «صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم، وأبى بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، ولا يذكرون (بسم الله الرحمن الرحيم)، لا في أول القراءة، ولا في آخرها»<sup>(١)</sup>.

د - قالوا وجود الخلاف فيها بين العلماء دليل على أنها ليست قرآناً، فالقرآن لا يختلف فيه.

يقول القرطبي: «والفيصل أن القرآن لا يثبت بالنظر والاستدلال، وإنما يثبت بالنقل المتواتر القطعي الاضطراري، ثم قد اضطرب قول الشافعي فيها في أول كل سورة فدلّ على أنها ليست بآية من كل سورة، والحمد لله ... إن مذهبنا - المالكية - يترجح في ذلك بوجه عظيم، وهو المعقول؛ وذلك أن مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة انقضت عليه العصور، ومرت عليه الأزمنة والدهور، من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى زمان مالك، ولم يقرأ أحد فيه قط: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ إتباعاً للسنة»<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: أنها آية من الفاتحة، وهو قول الإمام الشافعي، وأكثر أئمة الشافعية، ورواية عن أحمد، ونقل عن عطاء والثوري.

ومن القراء: أبي شامة، وقراء مكة والكوفة، وأكثر فقهاء الحجاز، ونقله البغوي عن عددٍ من الصحابة، كابن عباس رضي الله عنه، وأبي هريرة رضي الله عنه<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه مسلم، كتاب: (الصلاة)، باب: (حجة من قال لا يجهر بالبسملة) رقم: (٩١٨): ١٢/٢، ورواه البخاري بلفظ: «عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر، رضي الله عنهم كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين». البخاري: كتاب: (بدء الوحي)، باب: (ما يقول بعد التكبير) رقم: (٧٣١): ١/١٨٩.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ١/٩٥، وانظر: الإمام بها في البسملة من فضائل ومسائل وأحكام: ص ٨٩.

(٣) انظر: المجموع شرح المهذب: ٣/٣٣٤، ومجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٣/٤١٨، ونيل الأوطار للشوكاني: ٢/٢٢٥.

وتردد الإمام الشافعي في كونها آية من الفاتحة فقط، أو آية من أول كل سورة، وحرر القول الزركشي بقوله: «البسمة من أول الفاتحة بلا خلاف عندنا، وفيها عداها من السور سوى براءة للشافعي أقوال: أصحابها: أنها آية من كل سورة»<sup>(١)</sup>.  
يقول النووي: «مذهبنا - الشافعية - أن البسمة آية من أول الفاتحة بلا خلاف، فكذلك هي آية كاملة من أول كل سورة غير براءة على الصحيح .. وبهذا قال خلائق لا يحصون من السلف»<sup>(٢)</sup>.

واستدلوا بما يلي:

أ - حديث أم سلمة رضي الله عنها «أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلاة: بسم الله الرحمن الرحيم، فعدها آية، والحمد لله رب العالمين آيتين، والرحمن الرحيم ثلاث آيات، ومالك يوم الدين أربع آيات، وقال: هكذا: إياك نعبد، وإياك نستعين، وجمع خمس أصابعه»<sup>(٣)</sup>.  
ب - حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا قرأتم الحمد لله فاقروا: بسم الله الرحمن الرحيم، فإنها أم القرآن، وأم الكتاب، والسبع المثاني، وبسم الله الرحمن الرحيم إحداها»<sup>(٤)</sup>.

(١) البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي: ٢١٦/٢.

(٢) المجموع شرح التهذيب ٣/٣٣٤..

(٣) الحديث: أخرجه الحاكم في المستدرک، رقم: (٨٤٨)، وقال: «وفيه: - عمر بن هارون أصل في السنة، ولم يخرجها وإنما أخرجه شاهداً» ٣٥٦/١، وقال الذهبي: «أجمعوا على ضعفه يعني عمر بن هارون»، وقال النسائي: «متروك»، وقال العيني: «مدار هذه الرواية على عمر بن هارون البلخي وهو مجروح تكلم فيه غير واحد من الأئمة، فعن أحمد: لا أروي عنه شيئاً، وعن يحيى: ليس بشيء» عمدة الفرائ: ٥/٢٨٧، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، رقم: (٢٣٨٥): ٦٦/٢، وقال الزيلعي: «وهذا ليس بحجة لوجوه: أحدها: أنه ليس بصريح في الجهر، ويمكن أنها سمعته سراً في بيتها لقربها منه، والثاني: أن مقصودها الإخبار بأنه كان يرتل قراءته حرفاً حرفاً، ولا يسردها». نصب الراية: ١/٣٥٠.

(٤) أخرجه: الدار قطني في سننه، قم: (١١٩٠): ٨٦/٢، وقال: «قال أبو بكر الحنفي ثم لقيت نوحاً فحدثني عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة بمثله ولم يرفعه»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: «رجاله ثقات» ١٠٩/٢، وقال ابن حجر: «رواه الدار القطني وصوب وقفه» بلوغ المرام: ص ٥٧، وقال

وفي لفظ عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الحمد لله رب العالمين سبع آيات، بسم الله الرحمن الرحيم إحداهن، وهي السبع المثاني»<sup>(١)</sup>.

يقول ابن عاشور: «أما حجة مذهب الشافعي ومن وافقه بأنها آية من سورة الفاتحة خاصة .. لا يكاد يستقيم منها بعد طرح المتداخل، والخارج عن محل النزاع، وضعيف السند، أو الواهيه إلا أمران:

أحدهما: أحاديث كثيرة منها ما روى أبو هريرة رضي الله عنه ..، وقول أم سلمة رضي الله عنها.

والثاني: الإجماع على أن ما بين الدفتين كلام الله .

والجواب: أما عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه فهو لم يخرج من رجال الصحيح، إنما خرج الطبراني، وابن مردويه، والبيهقي، فهو نازل عن درجة الصحيح فلا يعارض الأحاديث الصحيحة.

وأما حديث أم سلمة رضي الله عنها فلم يخرج من رجال الصحيح غير أبي داود، وأخرجه أحمد بن حنبل، والبيهقي وصحح بعض طرقه، وقد طعن فيه الطحاوي

---

= كذلك ابن حجر: « وصحح غير واحد من الأئمة وفقه على رفعه، وأعله ابن القطان بهذا التردد، وتكلم فيه ابن الجوزي من أجل عبد الحميد بن جعفر؛ فإن فيه مقالاً، ولكن متابعة نوح له مما يقويه، وإن كان نوح وفقه، لكنه في حكم المرفوع » تلخيص الحبير: ١٦٦/٢، يقول الشوكاني: « نوح ابن أبي بلال الراوي له عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة تردد فيه فرفعه تارة ووقفه أخرى » نيل الأوطار: ٢١٥/٢

ويقول أبو بكر الجصاص: « فلم يثبت به - حديث أبي هريرة - توقيف عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومع ذلك فجائز أن يكون قوله: « إحداهن » من قول: أبي هريرة رضي الله عنه؛ لأن الراوي قد يدرج كلامه في الحديث من غير فصل بينها لعلم السامع الذي حضره بمعناه، وقد وجد مثل ذلك كثيراً في الأخبار». أحكام القرآن للجصاص: ١٢/١.

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط: ٢٠٨/٥، وقال الهيثمي: « رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات » مجمع الزوائد: ١٠٩/٢، والبيهقي في السنن الصغرى: ١٤٩/١، قال ابن عاشور: « أما عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه فهو لم يخرج من رجال الصحيح إنما خرج الطبراني، وابن مردويه والبيهقي فهو نازل عن درجة الصحيح فلا يعارض الأحاديث الصحيحة ». التحرير والتنوير: ١٤٢/١.

بأنه رواه ابن أبي مليكة، ولم يثبت سماع ابن أبي مليكة من أم سلمة، يعني أنه مقطوع، على أنه روى عنها ما يخالفه ..»<sup>(١)</sup>.

وأجاب عن الثاني فقال: «وأما كون المواضع التي رسمت فيها في المصحف مما تجب قراءتها فيها، فذلك أمر يتبع رواية القراء».

القول الثالث: أنها آية من القرآن مستقلة يؤتى بها للفصل بين السور، وليست آية من الفاتحة، ولا من أول كل سورة، وهو القول المرتضى عند الحنفية، وهو المشهور عن الإمام أحمد<sup>(٢)</sup>.

قال أبو بكر الجصاص: «هي آية بين كل سورتين غير الأنفال وبراءة وليست من السور، بل هي قرآن مستقل كسورة قصيرة، وحكي هذا عن داود وأصحابه، وهو رواية عن أحمد»<sup>(٣)</sup>.

يقول ابن تيمية: «مذهب أبي حنيفة، وأحمد، وغيرهما أنها من القرآن حيث كتبت بالبسملة وليست من السورة»<sup>(٤)</sup>.

(١) التحرير والتنوير: ١/ ١٤٢، واللفظ الذي أشار إليه عن أم سلمة رضي الله عنها هو قولها: «كان رسول الله ﷺ إذا قرأ يقطع قراءته آية آية: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين». أخرجه: أخرجه أحمد في المسند: ٤٤/ ٢٠٦، وأبو داود في سننه، كتاب: (الحروف والقراءات) ٤/ ٣٧، والترمذي كتاب: (القراءات)، باب: (في فاتحة الكتاب) ٥/ ١٧٠، وقال: «وليس إسناده بمتصل لأن الليث بن سعد روى هذا الحديث عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن مملك عن أم سلمة أنها وصفت قراءة النبي ﷺ حرفاً حرفاً، وحديث الليث أصح، وليس في حديث الليث وكان يقرأ»، قال العيني: «قلت: ليس فيه حجة للخصم لأن فيه ذكرها قراءة النبي ﷺ كيف كانت، وبيان ترتيبه، وليس فيه ذكر الصلاة» عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ٥/ ٢٨٧.

(٢) انظر: المغني لابن قدامة: ١/ ٣٤٦، والبنية شرح الهداية، لبدر الدين العيني: ٢/ ١٩٢، ومجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٣/ ٤١٨، ونيل الأوطار للشوكاني: ٢/ ٢٢٥.

(٣) نيل الأوطار للشوكاني: ٢/ ٢١٥.

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٣/ ٤١٨.

واستدل أصحاب هذا المذهب بما يلي:

أ - حديث ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان لا يعرف فصل السورة حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم»<sup>(١)</sup>.

وروي عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم قالوا: «كنا لا نعرف انقضاء السور حتى تنزل: بسم الله الرحمن الرحيم»<sup>(٢)</sup>.

ب - إجماع الصحابة رضي الله عنهم على كتابتها في المصاحف مع حرصهم على تجريد القرآن مما ليس بقرآن، كعدم كتابتهم للاستعاذة، والتأمين يدل على أنها آية من القرآن، مفصولة عما قبلها وما بعدها.

يقول ابن تيمية: «وهذا أعدل الأقوال، فإن كتابتها في المصحف بقلم القرآن يدل على أنها من القرآن، وكتابتها مفردة مفصولة عما قبلها وما بعدها تدل على أنها ليست من السورة»<sup>(٣)</sup>.

يقول ابن عثيمين: «والصحيح أنها ليست من الفاتحة، ولا من غير الفاتحة، بل هي آية مستقلة.. وأنها سنة»<sup>(٤)</sup>.

قلت: والقول الثالث هو الراجح والذي تؤيده الأدلة، وهو المذهب الوسط بين القولين المتعارضين، فالشافعية يقولون: إنها آية من الفاتحة، ومن أول كل سورة في القرآن، والمالكية يقولون: ليست بآية لا من الفاتحة ولا من القرآن.

(١) أخرجه أبو داود في سننه، باب: (الجهر بسم الله الرحمن الرحيم) ٢٠٩/١، وقال محققه شعيب الأرنؤوط: «حديث صحيح، وهذا إسناد رجاله ثقات»، والحاكم في المستدرک بلفظ: «لا يعلم ختم السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم»، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه» ٣٥٥/١.

(٢) نقله القرطبي في تفسيره: ٩٥/١.

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٩٣٠/٢٢.

(٤) الشرح الممتع على زاد المستقنع: ٥٩/٣، ٣٣١.

بل هذا القول هو ما يتماشى مع الخلاف فيها من جهة عد الآي، فمن عدّها من الفاتحة فلكونها آية منها، ومن ترك عدّها فلكونها آية مفصولة عن السورة.

يقول الأندرابي نقلاً عن الشعبي قوله: « ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ آية من كتاب الله جُعِلَتْ فصلاً بين السور، وعلى هذا أعظمُ الفقهاء، ودليل ذلك إجماع القراء على ترك عدّها آية من كل سورة كتبت في أولها إلا من سورة الحمد»<sup>(١)</sup>.

الأثر الفقهي المترتب على الاختلاف في عدّ البسملة آية من سورة الفاتحة:

اختلف الحكم الفقهي في قراءة البسملة في أول الفاتحة في الصلاة، واختلف أثره في صحتها أو بطلانها بناءً على الاختلاف في كونها آية معدودة من آيات الفاتحة، أو ليست بآية منها على النحو التالي:

- من جعل البسملة آية من القرآن نزلت للفصل بين السور، ولم يجعلها من الفاتحة على وجه الخصوص لم يوجب قراءتها في الصلاة، وإنما تُقرأ على سبيل الاستحباب فقط وهذا مذهب الحنفية.

فقالوا: «يسمّي الإمام والمنفرد سراً في أول كل ركعة، سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية .. ويأتي بالتسمية بعد دعاء الافتتاح .. أما إذا نسي التسمية، وشرع في قراءة الفاتحة، فإنه يستمر، ولا يعيد التسمية»<sup>(٢)</sup>.

- أما من يرى أن البسملة ليست آية من الفاتحة ولا من القرآن فإنه يجعل قراءة البسملة أثناء الصلاة غير مستحبة، وهذا مذهب الإمام مالك.

يقول أبو عبد الله محمد الرّعيني المالكي: «هذه المسألة تتعلق بثلاثة أطراف: الأول: أن البسملة ليست عندنا من الحمد، ولا من سائر القرآن، إلا من سورة

(١) الإيضاح في القراءات للأندرابي: ص: ٤٦٦.

(٢) انظر: البناية شرح الهداية لبدر الدين العيني: ١٩٠/٢.

النمل، الثاني: أن قراءتها في الصلاة غير مستحبة، والأولى أن يُستفتح بالحمد، الثالث: أنه إن قرأها لم يجهر فإن جهر بها فذلك مكروه»<sup>(١)</sup>.

- أما مَنْ يرى أن البسملة آية من الفاتحة ومن كل سورة من سور القرآن فإنه أوجب قراءتها في الصلاة، على أنها فرض لا سنة، فحكمها حكم الفاتحة في الصلاة السرية، أو الجهرية، ويجهر بها في الجهرية، وإن لم يأت بها بطلت صلاته، وهذا مذهب الإمام الشافعي.

يقول الإمام الجويني الشافعي: «ويجب افتتاحها بقراءة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، فمذهبنا أن ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ آية من الفاتحة»<sup>(٢)</sup>.

وعن أحمد روايتان: إحداهما: أنها من الفاتحة دون غيرها... وعلى هذا تجب قراءتها في الصلاة، والثانية: أنها ليست من الفاتحة كما أنها ليست من غيرها، وعليه تكون التسمية سنة، ويأتي بها سرًا<sup>(٣)</sup>.

ويقول ابن حزم: «مَنْ كان يقرأ برواية مَنْ عدَّ مِنَ القراء ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ آية من القرآن لم تجزه الصلاة إلا بالبسملة.. ومَنْ كان يقرأ برواية مَنْ لا يعدّها آية من أم القرآن: فهو مخير بين أن يبسم، وبين أن لا يبسمل..»<sup>(٤)</sup>.

وقد جمع الخلاف في حكم قراءتها في الصلاة، مع الخلاف في عدّها ابن تيمية بقوله: « بهذا يتبين أن مَنْ قال من الفقهاء إنها واجبة على قراءة مَنْ أثبتها، أو مكروهة على قراءة مَنْ لم يثبتها فقد غلط، بل القرآن يدل على جواز الأمرين، ومَنْ قرأ بإحدى القراءات لا يقال إنه كلما قرأ يجب أن يقرأ بها، ومَنْ ترك ما قرأ به غيره

(١) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل للرعيني المالكي: ١/ ٥٤٤.

(٢) نهاية المطلب في دراية المذهب للجويني: ٢/ ١٣٧.

(٣) انظر: الكافي في فقه الإمام أحمد لابن قدامة: ١/ ٢٤٦، وأثر القراءات في الفقه الإسلامي، د. صبري

عبدالرؤوف: ص ١٨٩.

(٤) المحلى لابن حزم الظاهري: ٢/ ٢٨٣.



لا يقول إن قراءة أولئك مكروهة، بل كل ذلك جائز بالاتفاق، وإن رجح كل قوم شيئاً»<sup>(١)</sup>.

قلت: والخلاف الفقهي بني على وجود خلاف القراء في عدّها آية من عدمه، كما سيأتي، فقد ثبت نزول الفقهاء عند رأي القراء وهو على غير ما يذهبون إليه، فقد نقل ابن الجزري رواية عن أبي القاسم الهذلي، عن مالك أنه سأل نافعاً عن البسملة فقال: السنة الجهر بها، فسلم إليه وقال: كلُّ علمٍ يُسأل عنه أهله»<sup>(٢)</sup>.



(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٣٥٤ / ٢٢.

(٢) نقل ذلك الهذلي في الكامل في القراءات: ص ٤٣، وابن الجزري في النشر في القراءات العشر: ١ / ٢١٧.

## المبحث الثاني

### اختلاف الرواية في البسمة عند القراء

#### توجيهه ، وتوفيقه مع اختلافهم في عدّها

من المعلوم أن البسمة تقع في قراءة القراء في ثلاثة مواضع: بين السور، وفي أوائلها وأجزائها.

يقول أبو شامة: «البسمة تقع في قراءة القراء في ثلاثة مواضع، إذا ابتداءوا سورة أو جزءاً .. والثالث: بين كل سورتين، فابتداءً -الشاطبي- بيانه لأن الاختلاف فيه أكثر، والحاجة إلى معرفته أمس»<sup>(١)</sup>.

يقول الإمام الشاطبي في حزر الأمانى<sup>(٢)</sup>:

وَبَسْمَلٍ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسُنَّةِ رَجَالٍ نَمَوْهَا دَرِيَّةً وَنَحْمُلًا

فأخبر أن قالون والكسائي وعاصمًا وابن كثير بسملوا بين السورتين، وهذا الحكم جارٍ بين كل سورتين، سواء كانت الثانية بعد الأولى مباشرة، أو لم تكن بعدها مباشرة، لكن اشترطوا أن تكون الثانية بعد الأولى في الترتيب وعلى هذا فلا يدخل في الحكم المشار إليه آخر الناس بأول الفاتحة<sup>(٣)</sup>.

ولقد أجمع القراء على الإتيان بالبسمة روايةً في أول الفاتحة سواء كانت القراءة مبدوءاً بها أو متصلة مع غيرها، إذ الفاتحة مبتدأً بها وإن وصلت بغيرها، وقد نبّه الشاطبي على اتفاق القراء على الإتيان بها في أول سور القرآن فيما يرجع إلى القراءة والتلاوة بقوله:

(١) إبراز المعاني لأبي شامة: ص ٦٥.

(٢) متن الشاطبي، حزر الأمانى، البيت: (١٠٠).

(٣) انظر: إبراز المعاني لأبي شامة، واللائيء الفريدة للفاصي: ص ١٢١، والعقد النضيد للسمين الحلبي:

٣/٣٣٠ ت: أيمن سويد.

وَلَا بُدَّ مِنْهَا فِي ابْتِدَائِكَ سُورَةً سَوَاهَا وَفِي الْأَجْزَاءِ خَيْرٌ مَنْ تَلَا

يقول أبو شامة: «القراء كلهم اتفقوا في ابتداء السور على البسملة، سواء في ذلك من بسمل منهم بين السورتين ومن لم يبسمل .. ولا خلاف بين القراء في البسملة أول فاتحة الكتاب، سواء وصلها القارئ بسورة أخرى قبلها، أو ابتدأ بها، ولم يذكر ذلك في القصيدة اعتماداً على أن الفاتحة في غالب الأحوال لا يكون القارئ لها إلا مبتدئاً»<sup>(١)</sup>.

لكن يطرح هنا سؤال هل الإجماع على الإتيان بها في أول الفاتحة قراءة على أنها آية منها، أو لكونها آية مستقلة جيء بها للفصل، أو ليست بآية وإنما أثبتت قراءة تبركاً بها؟ فهذا الخلاف قد وقع بين القراء، ونقله عنهم أهل القراءات، وكتب الرواية والدراية.

يقول المهدي: «فأما إجماع من ذكرنا في كتابنا على إظهار البسملة في أول الحمد فإنهم على ضريين: منهم من استفتح بها معتقداً أنها آية من القرآن، ومنهم من يستفتح بها معتقداً أنها ليست بآية من أم القرآن، وأنها وضعت للابتداء واليمين والتبرك بها كما توضع في سائر الكلام»<sup>(٢)</sup>.

يقول الفاسي: «وقد نبه -يقصد الشاطبي- على اتفاقهم على الإتيان بها في أول: (الفاتحة) على الحاليين -وصلاً وبدءاً- هذا حكمها فيما يرجع إلى القراءة، وأما ما يرجع إلى اعتقاد كونها آية من القرآن فإن ابن كثير وعاصم والكسائي يعتقدونها آية من كل سورة، ووافقهم حمزة على الفاتحة خاصة، ولم يعتقدوا الباقيون آية من الفاتحة ولا غيرها، وقالون منهم، وهو وإن كان ممن يلتزمها في قراءته في الحاليين فإن المنقول عنه وعمّن تابعه من قراء المدينة ما ذكرته»<sup>(٣)</sup>.

(١) إبراز المعاني لأبي شامة: ص ٦٨.

(٢) شرح الهداية للمهدي: ١/ ١٠.

(٣) اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، للفاسي: ١/ ١٢٢.

## واليك توجيه خلاف القراءة في اعتقاد قرآنيها:

أولاً: مَنْ يعتقد من القراءة أنها آية من الفاتحة، وهم ابن كثير، وعاصم، والكسائي<sup>(١)</sup>، ومما يُوجّه به ما اذهبوا إليه ما يلي:

١- ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الحمد لله رب العالمين سبع آيات، بسم الله الرحمن الرحيم إحداهن، وهي السبع المثاني»<sup>(٢)</sup>.

٢- كتابتها في المصاحف العثمانية في أوائل السور ما عدا سورة (براءة)، وقد روي عن عائشة رضي الله عنها قولها: «اقرأوا ما في المصحف»<sup>(٣)</sup>، وقول ابن عمر رضي الله عنهما: «فلم كُتبت إن لم تُقرأ؟»<sup>(٤)</sup>.

٣- قالوا لما أمرنا الله بالتعوذ إذا أردنا القراءة، ولم يأمرنا بالبسملة؛ علمنا أنه لم يأمرنا بقراءتها لأنها آية من الحمد أنزلها على نبيه صلى الله عليه وسلم مع سائر السورة، فنبهنا على التعوذ الذي ليس هو من القرآن، وترك البسملة إذ معلوم أنها من القرآن<sup>(٥)</sup>.  
كما نُقل أن الإتيان بها فيه اقتداء بسنة النبي صلى الله عليه وسلم، وحصولٌ على البركة في الابتداء بها.

ثانياً: مَنْ يعتقد أنها ليست بآية من الفاتحة: نافع وأبو عمرو وابن عامر مستدلين بأنها وضعت أول الحمد وغيرها من السور على ما جرت به العادة من استعمالها في كل ما يُبتدأ به تيمناً وتبركاً بها، يقوي ذلك ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه: «كنا

(١) ذكر هذا السخاوي في فتح الوصيد: ٢/٢٠٢، والجعبري في كنز المعاني ١/٣٨٠، وانظر: الموضح في وجوه القراءات لابن أبي مريم: ١/٢٢٤.

(٢) سبق تحريجه قريباً.

(٣) نقله مكّي في الكشف عن وجوه القراءات: ١/٢٠، والسيوطي في نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار، عن أبي طاهر بن هشام بسنده عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق: ١/٧٢، ولم أقف على الحكم عليه.

(٤) نقله أبو شامة في إبراز المعاني: ص ٦٥.

(٥) نقل ذلك المهدي في شرح الهداية: ١/١٠.

نكتب باسمك اللهم، فلما نزلت: ﴿بِسْمِ اللَّهِ جَبْرُهَا﴾ [هود: ٤١] كتبنا: بسم الله، فلما نزلت: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ [الإسراء: ١١٠] كتبنا: بسم الله الرحمن، فلما نزلت: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠] كتبناها<sup>(١)</sup>.  
قال المهدي: «فهذا دليل على أنها لم تنزل آية من القرآن»<sup>(٢)</sup>.

وأجابوا عن إثباتها في المصحف بأنها أثبتت علماً لانفصال آخر السورة من أول السورة الأخرى، وقالوا: ولو كانت بعضاً من أوائل السور لوجب أن يكون قبلها ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ مرة أخرى على ما جرت به العادة من الاستفتاح بها<sup>(٣)</sup>.  
وأما في أوائل السور فيما عدا الفاتحة فلا يرى القراء جميعاً أنها آية منها، واتفق علماء العدد على عدم عدّها في أوائل السور.

يقول الإمام حمزة: «القرآن كله عندي كالسورة الواحدة، فإذا قرأت بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب أجزأني»<sup>(٤)</sup>.

ويدل على ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إن سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجلٍ حتى غفر له، وهي: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]»<sup>(٥)</sup>.

ولا يختلف العادون أنها ثلاثون من غير البسمة.

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره عن الشعبي مرسلاً: ٤٧٦/٢، وأبو عبيد القاسم بن سلام في فضائل القرآن: ٢١٦/١، أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه: ٢٦٧/٧، ولم أقف على الحكم عليه.

(٢) شرح الهداية للمهدي: ١١/١، وانظر: كنز المعاني للجعبري: ٣٨٤/١.

(٣) شرح الهداية للمهدي: ١١/١.

(٤) النشر في القراءات العشر: ٢٦٤/١.

(٥) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب: (فضائل القرآن)، (باب: ما جاء في فضل سورة الملك) ١٦٤/٥، وقال: «هذا حديث حسن»، والحاكم في المستدرک، (باب: ذكر فضائل سور، وآي متفرقة): ١/٧٦٧، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

قال مكّي بن أبي طالب: «من قال: إن البسملة آية في أوّل كلّ سورة فقد زاد في القرآن مائة آية وثلاث عشرة آية، وما لم يقل بذلك أحد من الصحابة رضي الله عنهم، ولا من التابعين، فالإجماع قد حصل على ترك عدّها آية من كل سورة، وما حدث بعد الإجماع من قولٍ منفرد فقول مرفوض غير مقبول»<sup>(١)</sup>.

الجمع بين القراءة بالبسملة رواية في الفاتحة، والخلاف في اعتقاد قرآنيّتها: أشرت سابقاً إلى أن القراء أجمعوا على الإتيان بالبسملة في أوّل الفاتحة روايةً، مع اختلافهم في اعتقاد قرآنيّتها، وعلى هذا تجب التفرقة بين القراءة والتلاوة وبين الاعتقاد عند القراء.

ففي التلاوة إذا ابتداء القارئ قراءته من أوّل السور ومنها الفاتحة فلا بد من الإتيان بالبسملة، نقل ذلك التلاميذ والتزموا به أمام شيوخهم.

يقول أبو عمرو الداني: «وفي التسمية أثر مروى عن أهل المدينة، قال أبو القاسم المسيبي: كنا إذا افتتحنا على مشايخنا السور نبدأ ب: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ .. قال: ولا خلاف بين القراء - فيما قرأنا لهم - في التسمية في أوّل فاتحة الكتاب، من فصل منهم، ومن لم يفصل؛ لأنها ابتداء القرآن، والاختلاف بين الفقهاء والعاديين من القراء - في أنها آية، وغير آية - إنما جاء في أوّلها فقط»<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا يُحمل قول ابن الجزري في النشر لما تطرق لمسألة اختلاف القراء في البسملة.

فقال: «وهل هي آية في أوّل كل سورة كتبت فيه أم لا؟ وهذه مسألة اختلف الناس فيها، وبُسط القول فيها في غير هذا الموضع، ولا تعلق للقراءة بذلك، إلا أنه لما جرت عادة أكثر القراء للتعرض لذلك لم نخل كتابنا منه»<sup>(٣)</sup>.

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي: ٢٢ / ١ - ٢٣.

(٢) جامع البيان في القراءات السبع للداني: ٤٠٥ / ١.

(٣) النشر في القراءات العشر: ٢٧٠ / ١.

ويقول الشوكاني: «وأما التلاوة فلا خلاف بين القراء السبعة في أول فاتحة الكتاب، وفي أول كل سورة إذا ابتدأ بها القارئ ما خلا سورة التوبة»<sup>(١)</sup>.  
قلت: فالإتيان بها في أول الفاتحة أمر يتحكم فيه النقل والتلقي، ولذا لم يكن الاختلاف في اعتقاد قرآنيها مؤثراً في مسار الرواية، بينما أثر في اختلاف العدّ لآي الفاتحة، وأثر في الاختلاف الفقهي.

التوفيق بين اختلاف القراء في قرآنية البسملة واختلافهم في عدّها:

عند النظر في الاختلاف في قرآنية البسملة في أول الفاتحة عند القراء يدرك أنه اختلاف من قبيل اختلاف أوجه القراءات، فمن أثبتتها فقد ثبت النقل عنده بإثباتها، وعدّها آية، ومن لم يثبتها فلم يثبت النقل عنده بإثباتها، فلم يعدّها آية.  
فحكم البسملة كحكم الحروف المختلف فيها بين القراء، فإنها نزلت مع السور في بعض الأحرف، ولم تنزل في بعض الأحرف، والاختلاف في العدد كالاختلاف في أوجه القراءات، ذهب إلى هذا عدد من العلماء كابن حزم<sup>(٢)</sup>، وابن تيمية، وابن الجزري، والسيوطي وغيرهم.

يقول ابن تيمية: «الذين لا يقرءونها قد أقرأهم الرسول ﷺ ولم يبسم، وأولئك أقرأهم ﷺ وبسمل، فهذا يدل على جواز الأمرين، وإن كان أحدهما أفضل لا يدل على أنها في أحد الحرفين ليست من القرآن، وأنه نهى عن قراءتها، فإن هذا جمع بين النقيضين، كيف يسوغ قراءتها والنهي عن قراءتها، بل هذا يدل على جواز الأمرين كالحروف التي ثبتت في قراءة دون قراءة مثل: ﴿جَنَّتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا﴾ [التوبة: ١٠٠] ومثل: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَمِيدُ﴾ [لقمان: ٢٦] فالرسول ﷺ يجوز إثبات ذلك، ويجوز حذفه كلاهما جائز في شرعه .. وبهذا يتبين أن من

(١) نيل الأوطار: ٢/٢١٥.

(٢) المحلى لابن حزم: ٢/٢٨٥.

أنكر كونها من القرآن بالكلية إلا في سورة النمل وقطع بخطأ مَنْ أثبتها بناء على أن القرآنية لا تثبت إلا بالقطع فهو مخطئ في ذلك، ويقال له: ولا تنفى إلا بالقطع أيضاً، ثم يقال له: من أثبتها يقطع بأنها ثابتة ويقطع بخطأ من نفاها؛ بل التحقيق أن كون الشيء قطعياً أو غير قطعي أمر إضافي، والقراءات تدل على جواز الأمرين»<sup>(١)</sup>.

وأشار إلى ذلك ابن الجزري بعد أن ساق الأقوال في اعتقاد قرآنتها عند القراء: بقوله: «وهذه الأقوال ترجع إلى النفي والإثبات، والذي نعتقده أن كليهما صحيح، وأن كل ذلك حق، فيكون الاختلاف فيها كاختلاف القراءات...»<sup>(٢)</sup>.

ويقول السيوطي: «نقول في البسمة: أنها نزلت في بعض الأحرف ولم تنزل في بعضها، فإثباتها قطعي وحذفها قطعي، وكلٌّ متواتر، وكلٌّ في السبعة، فإن بعض القراء السبعة قرءوا بها، وبعضهم قرءوا بحذفها، وقراءات السبعة كلها متواترة، فمن قرأ بها فهي ثابتة في حرفه متواترة إليه، ومن قرأ بحذفها فحذفها في حرفه متواتر إليه..»

قال السيوطي: وألطف من ذلك أن نافعاً له روايتان: قرئ أحدهما عنه بها، والآخر بحذفها، فدل على أن الأمرين تواترا عنده، بأن قرأ بالحرفين معاً بإسنادين، أو لأسناد متعددة.

وهذا التقرير ينجلي الإشكال عن الأمرين، ويتضح كلا الطرفين، ولا يستغرب الإثبات ممن أثبت، ولا النفي ممن نفى»<sup>(٣)</sup>.

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٣٥٥ / ٢٢.

(٢) النشر في القراءات العشر: ١ / ١٥، وانظر: القول العميم في مسائل حديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم: ص ٤٢.

(٣) ميزان المعدلة في شأن البسمة، لجلال الدين السيوطي: ص ٢٣.



ويقول عبد الله بن إبراهيم الشنقيطي صاحب مراقي السعود:  
وبعضهم إلى القراءة نظر وذلك للوفاق رأي معتبر

أي: النظر إلى القراءات رأي معتبر لما فيه من التوفيق بين كلام الأئمة، فلا  
خلاف حينئذ<sup>(١)</sup>.

وحرر القول الشيخ الضباع حيث قال: «وجه الخلاف بين القراء في إثبات  
البسمة وحذفها أن القرآن نزل على سبعة أحرف، ونزل مرات متكررة، فنزلت  
البسمة في بعض الأحرف ولم تنزل في بعضها، فإثباتها قطعي، وحذفها قطعي،  
وكل منهما متواتر وفي السبع، فمن قرأ بها فهي ثابتة في حرفه، متواترة إليه، ثم منه  
إلينا، ومن قرأ بحذفها فحذفها في حرفه متواتر إليه ثم منه إلينا، ومن روي عنه  
إثباتها وحذفها فالأمران تواترا عنده كلُّ بأسانيد متواترة.. قال: وبهذا يجمع بين  
الأحاديث الواردة في إثباتها، والأحاديث الواردة في حذفها...»<sup>(٢)</sup>.

قلت: وعلى هذا فالقراء الذين ثبتت عندهم البسمة آية من الفاتحة جعلوها  
معدودةً عندهم، ومن لم تثبت عندهم آية لا يعدونها آية.  
وهذا يظهر أن اختلاف الرواية في البسمة عند القراء في الفاتحة هو السبب في  
اختلاف العدِّ فيها.

ومن لم يعدد البسمة فإنه يعدُّ ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ اعتماداً على النص الوارد في  
حديث: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ..»<sup>(٣)</sup> - كما بينت سابقاً-  
ولموافقة الإجماع في كون الفاتحة سبع آيات.

(١) نشر البنود على مراقي السعود للشنقيطي: ص ٨٣.

(٢) الإضاءة في بيان أصول القراءة: ص: ٦، وانظر: العرضة الأخير دلالتها وأثرها. د. ناصر القمامي: ص  
٣٢.

(٣) سبق تخرجه.

يقول القسطلاني: «من قرأ بحرفٍ لم تنزل معه البسملة لم يعدّها، ولزمه من إجماع كونها سبع آيات أن يعدّ عوضها: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ وهي مماثلة في الروي»<sup>(١)</sup>. أشار إليه أبو عمرو الداني بقوله: «ومحقق أن الآية السادسة ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ من حيث أعقب ما للبعد من لدن: ﴿أَهْدِنَا﴾ إلى آخر السورة بقوله: «فهؤلاء»، ولم يعقبه بقوله: «فهاتان» إذ كان يجب لو لم تكن السادسة، ولو كان ذلك لبطلت القسمة أيضاً، ولكانت الحمد ست آيات»<sup>(٢)</sup>.

ويقول ابن عاشور: «فأما ما اختلف السلف فيه من عدد آيات القرآن بناء على الاختلاف في نهاية بعضها، فقد يكون بعض ذلك عن اختلاف في الرواية كما قدمنا آنفاً، وقد يكون بعضه عن اختلاف الاجتهاد»<sup>(٣)</sup>.

وأشار إلى ذلك ابن تيمية بقوله: «وقد كان كثير من السلف يقول البسملة آية منها ويقرؤها، وكثير من السلف لا يجعلها منها، ويجعل الآية السابعة ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ كما دلّ على ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه الصحيح، وكلا القولين حقّ، فهي منها من وجه، وليست منها من وجه، والفاصلة سبع آيات، من وجه تكون البسملة منها فتكون آية، ومن وجه لا تكون منها، فالآية السابعة ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ لأن البسملة أنزلت تبعاً للسور»<sup>(٤)</sup>.



(١) أي مع: (المستقيم). لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني، تحقيق مركز الدراسات القرآنية بمجمع الملك فهد: ٥٣٧/٢.  
(٢) البيان في عد أي القرآن: ص ١١٢.  
(٣) التحرير والتنوير: ٧٧/١.  
(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٣٥١/٢٢.

### المبحث الثالث

#### عدّ آي الفاتحة في المصاحف العثمانية

من المعلوم المنقول عن كتب الرسم أن المصاحف العثمانية حين كتبها الصحابة رضي الله عنهم في عهد عثمان رضي الله عنه كانت خالية من تحديد مواضع رؤوس الآي، إذ كانوا حريصين على تجريد القرآن من كل ما عداه، فكانت المصاحف محتوية على الكلمات القرآنية فقط<sup>(١)</sup>.

وساق أبو عمرو الداني بسنده إلى الأوزاعي قال: سمعت يحيى بن أبي كثير يقول: «كان القرآن مجرداً في المصاحف، فأول ما أحدثوا فيه النقط على التاء والياء، وقالوا لا بأس به، وهو نور له، ثم أحدثوا فيه نقطاً عند منتهى الآي، ثم أحدثوا فيه الفواتح والخواتم...»

ثم قال أبو عمرو: «وهذه الأخبار كلها تؤذن بأن التعشير والتخميس وفواتح السور ورؤوس الآي من عمل الصحابة رضي الله عنهم فأداهم إلى عمله الاجتهاد»<sup>(٢)</sup>.

واخرج ابن أبي داود في المصاحف: عن المغيرة، عن إبراهيم، «أنه كان يكره أن يكتب بالذهب أو يُعلم رأس الآي»<sup>(٣)</sup>.

وإليك تفصيل عدّ آي الفاتحة المختلف فيه في المصاحف العثمانية:

أولاً: البسمة:

البسمة كتبت في المصاحف العثمانية في أوائل سور القرآن ومنها الفاتحة، ما عدا براءة، وأشار علماء الرسم إلى كيفية رسمها.

قال في مورد الظمان:

(١) انظر: الميسر في علم عدّ آي القرآن: ص ٣١.

(٢) البيان في عدّ آي القرآن: ص ١٣١.

(٣) المصاحف لابن أبي داود: ص ٣٣٢.

وَحَدَفُ بِسْمِ اللَّهِ عَنْهُمْ وَاصْحَ فِي هُودَ وَالنَّمْلِ وَفِي الْفَوَاتِحِ

قال الرجراجي: «وقوله: «وفي الفواتح» أراد قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ المكتوب في أوائل السور»<sup>(١)</sup>.

بيد أن علماء الرسم لم يتعرضوا للخلاف بين القراء في كونها آية أو ليست آية من الفاتحة إلا ما كان من إشارة إلى جملة الخلاف.

فهذا أبو داود سليمان بن نجاح يرى أنها ليست آية من الفاتحة، يقول: «فوجب على هذا، أن يكون رأس الخمس: ﴿الْمُسْتَقِيمَ﴾، والآية السادسة: ﴿أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ وهذا اعتقادي وإليه أميل»<sup>(٢)</sup>.

ويقول المارغني: «واعلم أن البسملة إن كانت من الفاتحة، ومن كل سورة، أو من الفاتحة فقط كما قيل بكلٍّ منها دخل في ترجمة الفاتحة ولا إشكال، وإن لم تكن من الفاتحة ولا من غيرها كما هو قول مالك، وجماعة دخلت فيها أيضاً لملازمتها إياها لفظاً وخطاً»<sup>(٣)</sup>.

وقد جعل المثبتون للبسملة آية من الفاتحة كتابتها في المصاحف العثمانية دليلاً على قرآنتها، قالوا: إن إجماع الصحابة رضي الله عنهم على كتابتها مع حرصهم على تجريد القرآن مما ليس بقرآن، كعدم كتابتهم للاستعاذة، والتأمين يدل على أنها آية من القرآن.

يقول النووي: «واحتج أصحابنا - الشافعية القائلين بإثباتها آية من الفاتحة - بأن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على إثباتها في المصحف جميعاً في أوائل السور سوى براءة بخط

(١) تنبيه العطشان شرح مورد الظمان: ٦٦/٢.

(٢) مختصر التبيين: ٢٠/٢، قال محققه د. شرشال: «إن جميع المصاحف الأمهات التي كتبها سيدنا عثمان رضي الله عنه كتبت فيها البسملة بنفس الرسم مع محافظتهم على تجريد المصحف من كل ما ليس بقرآن».

(٣) دليل الحيران على مورد الظمان: ص: ٦٦.

المصحف، بخلاف الأعشار وتراجم السور فإن العادة كتابتها بحمرة ونحوها، فلو لم تكن قرآناً لما استجازوا إثباتها بخط المصحف من غير تمييز»<sup>(١)</sup>.

وأجاب القائلون بعدم اعتبارها آية من أول الفاتحة وأوائل السور؛ بأن كتابتها في المصاحف للفصل بين السور، لا لأنها آية منها؛ كما كتبت للتبرك بها لعموم الأدلة ببركتها، ولذلك علماء العدد مجمعون على عدم عدّها آية في أوائل السور<sup>(٢)</sup>.

يقول ابن تيمية: «إنها من القرآن حيث كتبت، وإنما مع ذلك ليست من السور بل كتبت آية في أول كل سورة وكذلك تتلى آية منفردة في أول كل سورة»<sup>(٣)</sup>.

قلت: إذا تأملنا وجدنا أن كتابتها في المصحف، مع حرص الصحابة رضي الله عنهم على تجريد المصحف من كل ما ليس قرآناً يدلّ ذلك على أنها قرآن، لكن لا يدل على أنها آية من كل سورة، أو آية من سورة الفاتحة، وإنما كتبت للفصل بين السور، وهذا يتوافق مع ما رجحته في الخلاف في اعتقاد قرآنتها سابقاً.

ثانياً: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾:

إثبات ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ رأس آية ليس في المصاحف الأولى ما يشير إليه، حيث أثبت أن المصاحف كانت خالية من تحديد رؤوس الآي.

ولكن عند النظر في المصاحف التي أحدثت فيها بعد ذلك رؤوس الآي نجد أنها عدّت فيها ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ على حسب الرواية المنقولة، حيث كان النسخ يشبتون رؤوس الآي فيها على حسب رواية أهل العدد المعتمدة في ذلك البلد.

يقول الشيخ عبد الرزاق موسى: «فإذا أراد القارئ أن يقف على رؤوس الآي لأي قارئ من القراء العشرة، أو يكتب كاتب مصحفاً على ما يوافق قراءة أحد من

(١) المجموع شرح المذهب: ٣/ ٣٣٦.

(٢) المجموع شرح المذهب: ٣/ ٣٣٦.

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٢٢/ ٤٣٤.

القراء العشرة فعليه أن يتبع عدد أهل بلد القارئ الذي يقرأ له، أو يكتب على ما يوافق روايته»<sup>(١)</sup>.

فَمَنْ كَتَبَ مَصْحَفًا عَلَى رِوَايَةِ نَافِعٍ وَافَقَ الْعَدَدَ الْمَدِينِيَّ بَعْدَ: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، وَمَنْ كَتَبَ مَصْحَفًا عَلَى رِوَايَةِ عَاصِمٍ لَمْ يَعُدَّ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾.



(١) المحرر الوجيز في عدّ آي الكتاب العزيز: ٥١. وانظر: الميسر في علم عدّ آي القرآن: ص ٢٤، والعدد المعتمد في المصاحف المطبوعة د. باسم السيد، ضمن بحوث ندوة طباعة القرآن بمجمع الملك فهد في عام ١٤٣٦هـ: ٤/١٦٨٠.

## الخاتمة

وبعد فإنني أحمد الله عز وجل على ما منّ به عليّ ووفقني به من إتمام تحرير هذا البحث: (اختلاف عد الآي في سورة الفاتحة توجيهه وأثره).

ومن خلال معاشتي لهذا البحث، ثم وقوفي على فصوله وجزئياته، ومحاولتي الاستناد إلى كثير مما أستطيع الاعتماد عليه من أقوال ونقول لأهل العلم موثقة فإنني أسجّل للقارئ الكريم أهم النتائج والتي توصلت إليها فأقول:- مستعيناً بالله-

١- علم عدّ الآي من أعظم الوسائل لحفظ كتاب الله عز وجل، مع ما فيه من تعظيم القرآن وتبجيله، وحياطته من مدخل الزيادة والنقصان.

٢- الاختلاف في عدّ آي القرآن الكريم، وتباين مذاهب أهل العدد أدّى إليه الاختلاف في النقل والرواية، فيما ورد به نص، والاجتهاد بالقياس على نظائره فيما لم يرد به نص.

٣- ثبوت بعض مواضع رؤوس الآي بالاجتهاد برد الجزئيات التي لم يُنصّ عليها إلى ما نُصّ عليه لا محذور فيه، إذ لا يترتب عليه زيادة في القرآن ولا نقص منه، بل كل ما فيه تعيين محل رأس الآية.

٤- انعقد إجماع جمهور العلماء من القراء، والمفسرين، والمحدثين، والفقهاء على أن عدد آي سورة الفاتحة سبع آيات إجمالاً، مختلفة التفصيل والتعيين عند مذاهب أهل العدد.

٥- وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة سبع آيات، وأنها متعيّنة لا يجزئ غيرها إلا لعاجز.

٦- اختلاف الرواية في البسمة في الفاتحة عند القراء كان السبب في اختلاف العدّ فيها، واختلاف العدّ في: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ أدى إليه الاعتماد على النص الوارد في الحديث، مع لزوم موافقة المجمع عليه في كون الفاتحة سبع آيات.

٧- الاختلاف في قرآنية البسملة باعتقادها آية من الفاتحة، أو بعدم اعتقادها آية من الفاتحة من أهم ما يُوجَّه به اختلاف العدِّ فيها، وما يُحتج به لكلا المذهبين.

٨- حكم البسملة في الفاتحة كحكم الحروف المختلف فيها بين القراء، فإنها نزلت في بعض الأحرف، ولم تنزل في بعض الأحرف، واختلاف العدِّ فيها كالاختلاف في أوجه القراءات، والأقوال فيها ترجع إلى النفي والإثبات، وكلاهما صحيح.

٩- الإتيان بالبسملة لجميع القراء تلاوة في أول الفاتحة أمر يتحكّم فيه النقل والتلقي، ولم يكن الاختلاف في اعتقاد قرآنتها مؤثراً فيه، بينما أثر في اختلاف العدِّ فيها.

١٠ - كتابة البسملة في المصاحف في أوائل السور للفصل بينها، لا لأنها آية منها؛ وللتبرّك بها، ولذلك علماء العدد مجمعون على عدم عدّها آية في أوائل السور. وأسأل الله أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعني به وعموم المسلمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.





## فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.
- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل، (ت ٦٦٥هـ)، تحقيق الشيخ: محمود عبد الخالق جادو، ط. الجامعة الإسلامية ١٤١٣هـ.
- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، (ت ٩١١هـ)، تحقيق: سعيد المنذوه، دار الفكر، بيروت ط. الأولى ١٤١٦هـ.
- أثر القراءات في الفقه الإسلامي، د. صبري عبدالرؤوف، أضواء السلف، الرياض، ١٤١٨هـ.
- أحكام القرآن، للجصاص، أحمد بن علي أبو بكر، الحنفي (ت: ٣٧٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد علي شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
- أحكام القرآن، لابن العربي، أبي بكر محمد بن عبد الله المالكي (ت: ٥٤٣هـ) ت: علي البجاوي، دار المعرفة بيروت، ١٤٢٤هـ.
- أحكام القرآن، للشافعي، محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٠، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق.
- إحكام القنطرة في أحكام البسملة، لمحمد بن عبد الحي اللكنوي، (ت ١٣٠٤هـ)، تحقيق: صلاح أبو الحاج، دار الرسالة، الأردن.
- اختلاف الأئمة العلماء، ليحيى بن (هَيْبَةَ) (ت ٥٦٠هـ)، المحقق: السيد يوسف أحمد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.
- أصول السرخسي، لأبي بكر محمد بن أحمد السرخسي، (ت: ٤٨٣هـ) تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، دار الكتاب، القاهرة ١٣٧٢هـ.
- الإضاءة في بيان أصول القراءة، للشيخ علي الضباع، (ت ١٣٧٦هـ)، نشر المكتبة الأزهرية للتراث، ط: الأولى ١٤٢٠هـ.

- الإيضاح في القراءات، لأحمد بن أبي عمر الأندرابي (ت بعد ٥٠٠هـ)، دراسة وتحقيق: منى عدنان غني، رسالة دكتوراة مقدمة الى مجلس كلية التربية للبنات في جامعة تكريت ١٤٢٣هـ.
- الانتصار للقرآن، لمحمد بن الطيب، القاضي أبو بكر الباقلائي المالكي (ت: ٤٠٣هـ)، تحقيق: د. محمد عصام القضاة، الناشر: دار الفتح - عَمَّان، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ.
- الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب، لأبي عمر يوسف بن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الجيلاني، الناشر: أضواء السلف، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
- الإمام بما في البسمة من فضائل ومسائل وأحكام، لأبي عمرو يحيى بن سالم، دار الإبيان، مصر، ٢٠٠٨م.
- الأنوار المبسمة في مباحث البسمة، لأبي عبد القدوس، بشير بن أحمد السالمي، دار الصمعي، الرياض، ١٤٣٤هـ.
- البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ورفقاه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٣هـ.
- البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، دار الكتبي، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.
- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، (٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت ط: الثانية.
- بشير اليسر شرح ناظمة الزهر، للشيخ عبد الفتاح القاضي (١٤٠٣هـ) طبع دار السلام، مصر ١٤٢٩هـ.
- البناية شرح الهداية لبدر الدين العيني، أبي محمد محمود الحنفى العيني (ت: ٨٥٥هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

- البيان في عدّ آي القرآن، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، المحقق: غانم قدوري الحمد، الناشر: مركز المخطوطات والتراث - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.
- التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن، للشيخ طاهر الجزائري الدمشقي، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت، ط: الثانية، ١٤١١هـ.
- التبيان في معرفة تنزيل القرآن واختلاف عدد آيات القرآن لأبي حفص العطار (ت: ٤٣٢هـ) تحقيق / د. هاشم بن هزاع الشريف، طبع مجمع الملك فهد بالمدينة، ١٤٣٣هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد الزبيدي، (ت: ١٢٠٥هـ) ت: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
- التحرير والتنوير، للشيخ محمد الطاهر بن عاشور التونسي، (ت: ١٣٩٣هـ) دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٧م.
- تحقيق البيان في عدّ آي القرآن، للشيخ العلامة محمد بن أحمد المتولي، (ت: ١٣١٣هـ) نسخة حاسوبية.
- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن (حرف الجيم).
- تفسير الطبري = جامع البيان (حرف الجيم).
- تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق التنزيل (حرف الكاف).
- تفسير الشوكاني = فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية (حرف الفاء).
- تفسير البغوي = معالم التنزيل في تفسير القرآن (حرف الميم).
- تفسير الرازي = مفاتيح الغيب (حرف الميم).
- تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير، (ت: ٧٧٤هـ)، دار الفكر، ومراجعة نخبة من العلماء بدار الكتب المصرية.
- تنزيل القرآن وعدد آياته واختلاف الناس فيه، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، (ت: ٤٢٠هـ). مجلة الشاطبي، العدد الثاني، ١٤٢٧هـ، تحقيق / أ.د. غانم قدوري الحمد.

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ) تحقيق: محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى ١٤٢١هـ.
- جامع البيان في القراءات السبع، لعثمان بن سعيد - أبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: مجموعة محققين طبع جامعة الشارقة، ط: الأولى ١٤٢٨هـ.
- الجامع الصحيح = سنن الترمذي (حرف السين).
- الجامع الصحيح للبخاري = صحيح البخاري (حرف الصاد).
- الجامع الصحيح لمسلم = صحيح مسلم (حرف الصاد).
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، (ت ٦٧١هـ)، دار الحديث، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.
- جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوي، (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، مطبعة المدني القاهرة، ط: الأولى ١٤٠٨هـ.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت: ١٢٣٠هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت.
- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسن علي بن محمد، الشهير بالماوردي (ت: ٤٥٠هـ)، المحقق: علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت: ط / الأولى، ١٤١٩هـ.
- حسن المدد في معرفة فن العدد، لإبراهيم بن عمر الجعبري (ت: ٧٣٢هـ)، تحقيق/ د. بشير الحميري، طبع مجمع الملك فهد بالمدينة عام ١٤٣١هـ.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين السيوطي، (ت: ٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت، ط: الأولى ١٩٩٣م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، والسبع المثاني، لأبي الفضل محمود الألوسي، (ت ١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث، بيروت.

- دليل الحيران على مورد الظمان، لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني التونسي المالكي (ت: ١٣٤٩هـ)، الناشر: دار الحديث - القاهرة.
- ذات الرشد في الخلاف بين أهل العدد، لشعلة الموصلي، تحقيق وشرح: د. عبد الرحمن اليوسف، نسخة حاسوبية.
- السبعة في القراءات، للإمام أبي بكر بن مجاهد، البغدادي، (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية.
- سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد، (ت ٣٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي، (٢٧٩هـ)، ومعه شرحه: تحفة الأحمدي للمباركفوري، مطبعة المدني، القاهرة، ط. القاهرة، ط: الثانية ١٣٨٤هـ.
- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، (ت ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- سنن النسائي الكبرى، أحمد بن علي، (ت ٣٠٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١١هـ.
- السنن الكبرى للبيهقي، أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي، (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.
- سعادة الدارين في بيان عدّ آي معجز الثقلين، للشيخ محمد بن خلف الحسيني، الحداد، (ت ١٢٨٢هـ)، طبع المعاهد المصرية، سنة: ١٣٤٣هـ.
- سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، للشيخ/ علي بن محمد الضباع، (ت: ١٣٨٠هـ)، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ.
- سور القرآن وآياته وحروفه ونزوله، لأبي العباس، الفضل بن شاذان، (ت ٢٩٠هـ) ت/ بشير الحميري، دار بن حزم الرياض، ١٤٣٠هـ.
- شرح النووي على صحيح مسلم، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

- شرح السنة للبغوي، لمحيي السنة، أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي الشافعي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- شرح الزركشي على مختصر الخرقى، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي الحنبلي، (ت ٧٧٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، عام ١٤٢٣هـ.
- شرح الهداية، لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي، (ت ٤٤٠هـ)، تحقيق: د. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، ط: الأولى ١٤١٦هـ.
- شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسبوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٠هـ.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي، وزميله، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤٢٠هـ.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل، (ت ٢٥٦هـ)، مع فتح الباري، تصحيح وتحقيق: محب الدين الخطيب، وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الشعب، القاهرة، ط: الأولى ١٤٠٧هـ.
- صحيح مسلم، لأبي الحسين بن مسلم بن الحجاج النيسابوري، (ت ٢٦١هـ)، مع شرحه: المنهاج شرح مسلم للنووي، دار إحياء التراث العرب، بيروت، ط: الثانية ١٣٩٢هـ.
- العرضة الأخيرة، دلالتها وأثرها. د. ناصر بن سعود القثامي، طبع كرسي القرآن وعلومه، جامعة الملك سعود الرياض. ١٤٣٥هـ.
- عدّ الآي دراسة موضوعية مقارنة، د. السالم الجكني، نسخة حاسوبية.
- العدد المعتمد في المصاحف المطبوعة، د. باسم السيد، منشور ضمن بحوث ندوة: طباعة القرآن الكريم، المنعقدة بمجمع الملك فهد. ١٤٣٦هـ.
- عدد آي القرآن، المتفق عليه والمختلف فيه، لأبي الحسن علي بن محمد الأنطاكي، (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق/ محمد الطبراني، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، المغرب.

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني الحنفي، (٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت.
- العقد النضيد في شرح القصيد. (للسمين الحلبي)، أبي العباس أحمد بن يوسف بن محمد، (٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أيمن سويد.
- غيث النفع في القراءات السبع، لعلي الصفاقسي، بهامش: سراج القارئ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني، (١٢٥٠هـ)، دار الفكر، ١٤٠٣هـ.
- فتح الوصيد في شرح القصيد، لأبي الحسن السخاوي (٦٤٣هـ) تحقيق: د. مولاي الطاهري، دار الرشد الرياض، ١٤٢٣هـ.
- فنون الأفتان في عيون علوم القرآن، لعبد الرحمن بن علي الجوزي (٥٩٧هـ)، دار البشائر، بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٠٨هـ.
- القول الأجل في كون البسملة من القرآن أو لا، لإبراهيم بن أحمد المارغني (١٣٤٩هـ)، تحقيق/ عبد الحلیم قابه، دار ابن كثير بيروت.
- القول العميم في مسائل حديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم، د. ناصر بن سعود القمامي، طبع الجمعية العلمية للقرآن تبيان عام ١٤٣٦هـ.
- القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز على ناظمة الزهر، للمخللاتي (١٣١١هـ)، تحقيق/ الشيخ عبد الرازق موسى، ط. الأولى ١٤١٢هـ، مطابع الرشيد، المدينة المنورة.
- الكافي في فقه الإمام أحمد، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد قدامة الحلبي، (٦٢٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.
- الكافي في فقه أهل المدينة، لأبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي، (٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد ماديك الموريتاني، نشر: مكتبة الرياض الحديثة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب، (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط: الخامسة ١٤١٨هـ.
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود الزمخشري، (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ورفقاه، مكتبة العبيكان، ط: الأولى ١٤١٨هـ.
- لواعع البدر في شرح ناظمة الزهر، لعبد الله بن صالح الأيوبي، (ت ١٢٥٢) مخطوط. دار الكتب القطرية.
- لسان العرب، لجمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي، (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط: الأولى ٢٠٠٠م.
- لطائف الإشارات لفنون القراءات، للإمام شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني، (ت ٩٢٣هـ)، تحقيق: الشيخ عامر السيد عثمان، و د. عبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط: الأولى ١٣٩٢هـ.
- المبدع في شرح المقنع، لإبراهيم بن محمد ابن مفلح، (ت ٨٨٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
- المجموع شرح المذهب، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار الفكر. بيروت.
- المبسوط للسرخسي، شمس الدين أحمد بن محمد، (ت ٤٩٠هـ)، تصحيح: الشيخ محمد راضي الحنفي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ.
- مجموع الفتاوى لابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم الحرائي، (ت ٧٢٨هـ)، جمع: عبد الرحمن بن محمد القاسم، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، تحت إشراف وزارة الشؤون الإسلامية، بالمملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ.



- المحرر الوجيز في عدّ آي الكتاب العزيز، للشيخ عبد الرزاق موسى، طبع دار المعارف الرياض، ١٤٠٨هـ.
- المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعبد السلام بن عبد الله ابن تيمية الحرائي، أبو البركات، مجد الدين (ت: ٦٥٢هـ)، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.
- مختصر التبيين لهجاء التنزيل، للإمام أبي داود سليمان بن نجاح، (ت ٤٩٦هـ)، دراسة وتحقيق، د. أحمد بن أحمد بن معمر شرشال، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، عام ١٤٢١هـ.
- مرشد الخلان إلى معرفة عدّ آي القرآن، للشيخ عبد الرزاق موسى، (ت: ١٤٢٩هـ) المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٩هـ.
- المستدرك على الصحيحين، لمحمد بن عبد الله الحاكم، (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١٤١١هـ.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، (ت ٢٤١هـ)، إشراف: د. عبد الله عبد المحسن التركي، والشيخ: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: الثانية ١٤٢٠هـ.
- المصاحف، لأبي بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان السجستاني (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: محمد بن عبده، الناشر: الفاروق الحديثة - مصر، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.
- مصنف ابن أبي شيبة، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، (ت: ٥٠٢) تحقيق: محمد خليل عيتاني، دار المعرفة، بيروت، ط: الأولى ١٤١٨هـ...
- مفاتيح الغيب، للإمام فخر الدين الرازي، محمد بن عمر، (ت ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت. ط. الثالثة ١٤٢٠هـ.

- مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، شركة الرياض، دار الجليل ١٤٢٠هـ.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي الشافعي، (ت: ٥١٠هـ) ت: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي الشافعي، (ت: ٥١٠هـ) ت: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.
- معالم اليسر شرح ناظمة الزهر، للشيخ عبد الفتاح القاضي (ت ١٤٠٣هـ)، مطابع الجامع الأزهر، ١٩٤٩ م.
- المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ط: ١٤١٥هـ.
- المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، (ت: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الثانية، ١٩٨٣ م.
- المغني في الفقه، لابن قدامة، (ت ٦٢٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله التركي، د. عبد الفتاح الحلو، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، ط: الثالثة ١٤١٧هـ.
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لمحمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: ٩٧٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
- المبسر في علم عدّ آي القرآن، أ. د. أحمد شكري، طبع مركز الدراسات القرآنية، معهد الشاطبي جده، ١٤٣٣هـ.
- الموضح في وجوه القراءات وعللها، لنصر بن علي ابن أبي مريم، (ت ٥٦٥هـ)، تحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي، طبع الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن بجده، ط/ الأولى ١٤١٤هـ.
- ميزان المعدلة في شأن البسملة، لجلال الدين السيوطي، (ت: ٩١١هـ)، المحقق: راشد بن عامر الغفيلي العجمي، دار البشائر الإسلامية، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٣١هـ.

- ناظمة الزهر في عد آي السور، للإمام القاسم بن فيرة الشاطبي ( ٥٩٠ هـ). تحقيق: د. أشرف طلعت، مكتبة الإمام البخاري، مصر، الطبعة الثانية: ١٤٢٧ هـ
- النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد ابن الجزري، (ت ٨٣٣هـ)، تصحيح: الشيخ علي محمد الضباع، دار الفكر للطباعة.
- نفائس البيان شرح الفرائد الحسان في عد آي القرآن، للشيخ عبد الفتاح القاضي (ت ١٤٠٣ هـ)، مكتبة الدار، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ.
- نهاية المطلب في دراية المذهب، عبد الملك بن عبد الله الجويني، إمام الحرمين (ت : ٤٧٨هـ)، حققه د/ عبد العظيم محمود الديب، الناشر: دار المنهاج، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.
- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (ت: ١٢٥٠ هـ)، تحقيق: عصام الدين الصباطي، الناشر: دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ.



## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٨٧	المخلص .....
٨٩	المقدمة: وتشتمل على أهمية البحث، وخطته، والدراسات السابقة.....
٩٤	التمهيد: تعريف علم عدّ الآي، وأهميته، وفوائده، وآثاره.....
١٠١	الفصل الأول: اختلاف عدّ آي الفاتحة عند مذاهب أهل العدد منشأه، وتوجيهه...
١٠١	المبحث الأول: منشأ الاختلاف في عدّ الآي بين التوقيف والاجتهاد.....
١١٠	المبحث الثاني: عدد آي الفاتحة عند علماء العدد، ووجوب قراءتها في الصلاة.....
١١٥	المبحث الثالث: اختلاف مواضع عدّ آي الفاتحة عند مذاهب أهل العدد وتوجيهه
١١٥	المطلب الأول: مواضع عدّ آي الفاتحة عند مذاهب أهل العدد.....
١١٧	المطلب الثاني: توجيه مذهب من عدّ البسملة، وترك عدّ: ﴿أَنقَمَتَ عَلَيْهِمْ﴾.....
١١٨	المطلب الثالث: توجيه مذهب من عدّ: ﴿أَنقَمَتَ عَلَيْهِمْ﴾، وترك عدّ البسملة.....
١٢٤	الفصل الثاني: الاختلاف في عدّ البسملة في الفاتحة توجيهه، وأثره في عدّ الآي.....
١٢٤	المبحث الأول: اختلاف العلماء في قرآنية البسملة في الفاتحة، وأثره فيها.....
	المبحث الثاني: اختلاف الرواية في البسملة عند القراء، توجيهه، وتوقيفه مع
١٣٥	اختلافهم في عدّها.....
١٤٤	المبحث الثالث: عدّ آي الفاتحة في المصاحف العثمانية.....
١٤٨	الخاتمة.....
١٥٠	فهرس المصادر والمراجع.....
١٦١	فهرس الموضوعات.....